



بنك قناة السويس
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
وتقرير مراقبي الحسابات عليها



المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
محاسبون قانونيون ومستشارون



BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون



بنك قناة السويس
SUEZ CANAL BANK
ش.م.م. - S.A.E

بنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الفهرس

صفحة

١	تقرير مراقبا الحسابات
٢	قائمة المركز المالي
٣	قائمة الدخل
٤	قائمة الدخل الشامل
٥	قائمة التغير في حقوق الملكية
٧-٦	قائمة التدفقات النقدية
٨	قائمة التوزيعات المقترحة للارباح
٥٩ - ٩	السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية



المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي
بنك قناة السويس (ش.م.م.)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لبنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة البنك، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقبي الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد مناسبة لإبداء رأينا على القوائم المالية.



لينا كافي

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لبنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفة البنك - خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - لأي من أحكام قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبا الحسابات



أشرف محمد إسماعيل

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٩٣٨٠
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٠٢

EY المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
محاسبون قانونيون ومستشارون



مهند طه خالد

زميل مجمع المحاسبين القانونيين بائلترا
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٢٢٤٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

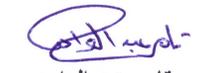
القاهرة في ٢٣ فبراير ٢٠٢٠



٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	إيضاح	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري		
٣ ٢٢٥ ٧٩٨	٢ ٠٦٥ ٩٥٨	(١٥)	الأصول
٢٠ ٦٤٨ ٠٤٨	١٣ ٠٦١ ٢١٢	(١٦)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٣ ٨٤١ ٥٧٠	٨ ٥٣٥ ٣٥١	(١٧)	أرصدة لدى البنوك
١٣ ٤٩٧ ٥٥٧	١٥ ٣٧٢ ٦٠٩	(١٨)	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
			قروض وتسهيلات للعملاء
			استثمارات مالية
١ ٢٨٩ ٢٩٦	٥ ٠٤٨ ٧٢٧	(١٩)	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٢ ٨٨٥ ٤٥٢	٤ ٩٨٠ ٧٤٢	(١٩)	- بالتكلفة المستهلكة
١٥١ ٤٩٤	٣١٢ ٥٣٥	(١٩)	- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٢٨ ٤٥٤	١١٦ ٥٨٢	(٢٠)	استثمارات في شركات شقيقة
١٦ ٢٩٤	٣١ ١٣٤	(٢١)	أصول غير ملموسة
١ ٢٢٦ ٥٠٨	١ ٧٨٤ ١٧٧	(٢٢)	أصول أخرى
٥٩٩ ٨٦٣	٧٠٧ ٣٢٩	(٢٣)	أصول ثابتة
٤٧ ٤١٠ ٣٣٤	٥٢ ٠١٦ ٣٥٦		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
٥ ٠٦٧ ٠٧١	٣ ١٣١ ٠٢٩	(٢٤)	أرصدة مستحقة للبنوك
٣٨ ٦٣٥ ٩٨٨	٤٤ ١٨١ ٨٤٥	(٢٥)	ودائع العملاء
٦١ ٥٠٠	٤٨٧ ٥٥٣	(٢٦)	قروض أخرى
٦٣٩ ٧٣٣	٨٣٥ ١٩٤	(٢٧)	التزامات أخرى
١٠٦ ٣٧٣	٦٢ ٤٨٨	(٢٨)	مخصصات أخرى
١٥ ٥٣٧	١٠ ٠٦٤	(٢٩)	التزامات ضريبية مؤجلة
٤٤ ٥٢٦ ٢٠٢	٤٨ ٧٠٨ ١٧٣		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	(٣٠)	رأس المال المدفوع
٣١٩ ٣٣٠	١٧١ ٠٢١	(٣١)	احتياطيات
-	٢٩ ٨٨٣	(٣٢)	فرق القيمة الحالية عن الأسمية للوديعة المساندة
٥٦٤ ٨٠٢	١ ١٠٧ ٢٧٩	(٣٣)	صافي أرباح العام والأرباح المحتجزة
٢ ٨٨٤ ١٣٢	٣ ٣٠٨ ١٨٣		إجمالي حقوق الملكية
٤٧ ٤١٠ ٣٣٤	٥٢ ٠١٦ ٣٥٦		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٩) إلى صفحة رقم (٥٩) متممة لهذه القوائم وتقرأ معها. تقرير مراقبي الحسابات (مرفق).


حسين أحمد رفاعي
رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب


تامر عبد الواحد
رئيس القطاع المالي
والتخطيط الاستراتيجي

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	إيضاح	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري		
٤ ٣٥٨ ٣١٧	٤ ٩٥٩ ٣٣٦	(٦)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٣ ٣٩٥ ٢١٨)	(٣ ٧١٣ ٦٤٩)	(٦)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٩٦٣ ٠٩٩	١ ٢٤٥ ٦٨٧		صافي الدخل من العائد
٢٠٢ ٥٥٠	٢٦٧ ٨٣٥	(٧)	إيرادات الأتعاب والعمولات
١ ١٦٥ ٦٤٩	١ ٥١٣ ٥٢٢		صافي الدخل من العائد و الأتعاب والعمولات
٤٤ ٠٣٨	١٩ ٩٩١	(٨)	توزيعات أرباح
٥٤ ٧٠٦	١٧٧ ٩١٥	(٩)	صافي دخل المتاجرة
(٩ ٥٢٧)	٢٣ ٤١٥	(١٩)	أرباح استثمارات مالية
٤ ٢٤٢	٨٤ ٧٦١	(٢٠)	حصة البنك في نتائج أعمال شركات شقيقة
(٢٦ ٥٠٠)	(١٣٣ ٠٠٤)	(١٣)	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(٧٣٥ ٤١٨)	(٨٩٤ ١٠١)	(١٠)	مصروفات إدارية
١٩٥ ٤٧٤	١٦٥ ٩٣٥	(١١)	إيرادات تشغيل أخرى
٦٩٢ ٦٦٤	٩٥٨ ٤٣٤		الربح قبل ضرائب الدخل
(٢٧٢ ٤٧٤)	(٤١٦ ٢٢٨)	(١٢)	مصروف ضرائب الدخل
٤٢٠ ١٩٠	٥٤٢ ٢٠٦		صافي الربح
٢,١٠	٢,٤٧	(١٤)	نصيب السهم من أرباح العام (جنية مصري / سهم)

الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٩) إلى صفحة رقم (٥٩) متممه لهذه القوائم وتقرأ معها.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	إيضاح	صافى الربح
ألف جنية مصري ٤٢٠ ١٩٠	ألف جنية مصري ٥٤٢ ٢٠٦		<u>البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها الى قائمة الدخل:</u>
-	(١٥٤ ٥٤٣)	(١٩)	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	٣٧ ٧٠٠	(٢٩)	ضريبة الدخل المؤجلة المرتبطة بالبنود أعلاه
-	(١١٦ ٨٤٣)		<u>البنود التي يمكن أن يتم إعادة تصنيفها الى قائمة الدخل</u>
-	١٠٧ ٣٢٠	(١٩)	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	(٣ ٧٥٧)		- صافى التغير في القيمة العادلة
			- صافى المحول الى قائمة الدخل
٣٧ ٥٠١	-		التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة متاحة للبيع (معيار مصري ٢٦)
-	(٢٤ ٧٢٥)	(٢٩)	- صافى التغير في القيمة العادلة
-	(٦٧٩)	(١٣)	ضريبة الدخل المؤجلة المرتبطة بالبنود أعلاه
٣٧ ٥٠١	٧٨ ١٥٩		الخسائر الأثمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	(١١٦ ٨٤٣)		اجمالي البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها الى قائمة الدخل
٣٧ ٥٠١	٧٨ ١٥٩		اجمالي البنود التي يمكن أن يتم إعادة تصنيفها الى قائمة الدخل
٣٧ ٥٠١	(٣٨ ٦٨٤)		الدخل الشامل الأخر
٤٥٧ ٦٩١	٥٠٣ ٥٢٢		إجمالي الدخل الشامل

الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٩) إلى صفحة رقم (٥٩) متممه لهذه القوائم وتقرأ معها.

ألف جنيه مصري	صافي ارباح العام والأرباح المحتجزة	فرق القيمة الحالية عن الأسمية للوديعة المساندة	احتياطات									رأس المال المدفوع	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
			احتياطي مخاطر IFRS ^٩ معيار	احتياطات أخرى	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي المخاطر العام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي راسمالي	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني			
٢ ٤٢٦ ٣٢٢	٢٠٥ ٠٦٠	-	١٥٢ ٠٢٨	(١٠٩)	٨٥٤	-	(٧٧٦)	-	٤٥ ١٥٨	٢٤ ١١٧	-	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في اول العام	
٣٧ ٥٠١	-	-	-	-	-	-	٣٧ ٥٠١	-	-	-	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	
-	(٦١ ٤٤٨)	-	-	-	١٦ ٠٧٧	-	-	٢٩ ٠٣٤	-	-	١٦ ٣٣٧	-	المحول الى الاحتياطات بناء على قرار الجمعية العامة	
-	١٠٠٠٠	-	-	-	(١٠٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	-	المحول من احتياطي المخاطر البنكية الى الأرباح المحتجزة	
١٠٩	-	-	-	١٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير في الاحتياطات الأخرى	
٤٢٠ ١٩٠	٤٢٠ ١٩٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي أرباح العام	
٢ ٨٨٤ ١٣٢	٥٦٤ ٨٠٢	-	١٥٢ ٠٢٨	-	١٥ ٩٣١	-	٣٦ ٧٢٥	٢٩ ٠٣٤	٤٥ ١٥٨	٢٤ ١١٧	١٦ ٣٣٧	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد اخر العام	

ألف جنيه مصري	صافي ارباح العام والأرباح المحتجزة	فرق القيمة الحالية عن القيمة الأسمية للوديعة المساندة	احتياطات									رأس المال المدفوع	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
			احتياطي مخاطر IFRS ^٩ معيار	احتياطات أخرى	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي المخاطر العام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي راسمالي	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني			
٢ ٨٨٤ ١٣٢	٥٦٤ ٨٠٢	-	١٥٢ ٠٢٨	-	١٥ ٩٣١	-	٣٦ ٧٢٥	٢٩ ٠٣٤	٤٥ ١٥٨	٢٤ ١١٧	١٦ ٣٣٧	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في اول العام	
-	-	-	(١٥٢ ٠٢٨)	-	-	١٥٢ ٠٢٨	-	-	-	-	-	-	المحول الى احتياطي المخاطر العام	
(١١٢ ٤٩٨)	٤٥ ٦٨٧	-	-	-	-	(١١٣ ١٧٧)	(٤٥ ٠٠٨)	-	-	-	-	-	صافي اثر تغير السياسات المحاسبية	
٢ ٧٧١ ٦٣٤	٦١٠ ٤٨٩	-	-	-	١٥ ٩٣١	٣٨ ٨٥١	(٨ ٢٨٣)	٢٩ ٠٣٤	٤٥ ١٥٨	٢٤ ١١٧	١٦ ٣٣٧	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد الافتتاحي بعد التعديل في اول السنة	
(٣٨ ٦٨٤)	-	-	-	-	-	-	(٣٨ ٦٨٤)	-	-	-	-	-	صافي التغير في بنود الدخل الشامل الأخر	
-	(٤٨ ٨١٠)	-	-	-	١٨ ٢١٥	-	-	١٠ ٠٩٠	-	-	٢٠ ٥٠٥	-	المحول الى الاحتياطات بناء على قرار الجمعية العامة	
-	٢٥٠	-	-	-	(٢٥٠)	-	-	-	-	-	-	-	المحول من احتياطي المخاطر البنكية الى الأرباح المحتجزة	
٣٣ ٠٢٧	-	٣٣ ٠٢٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	فرق القيمة الحالية عن الأسمية للوديعة المساندة	
-	٣ ١٤٤	(٣ ١٤٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	استهلاك فرق القيمة الحالية عن الأسمية للوديعة المساندة	
٥٤٢ ٢٠٦	٥٤٢ ٢٠٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي أرباح العام	
٣ ٣٠٨ ١٨٣	١ ١٠٧ ٢٧٩	٢٩ ٨٨٣	-	-	٣٣ ٨٩٦	٣٨ ٨٥١	(٤٦ ٩٦٧)	٣٩ ١٢٤	٤٥ ١٥٨	٢٤ ١١٧	٣٦ ٨٤٢	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد اخر العام	

الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٩) إلى صفحة رقم (٥٩) متممه لهذه القوائم وتقرأ معها.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	إيضاح
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٦٩٢ ٦٦٤	٩٥٨ ٤٣٤	
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		صافي الأرباح قبل الضرائب
		تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٣٥ ٩١٠	٤٣ ٥٩٥	(٢٣) إهلاك أصول ثابتة
٦ ٣٨٠	٦ ٢٥٥	(٢١) إستهلاك أصول غير ملموسة
٢٦ ٥٠٠	١٣٣ ٠٠٤	(١٣) عبء إضمحلال عن خسائر الائتمان
(٢ ٣٨١)	(٨ ٧٧٨)	(٩) فروق تقييم أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر
(٤ ٢٤٢)	(٨٤ ٧٦١)	(٢٠) حصة البنك من نتائج أعمال استثمارات مالية في شركات شقيقة
١٢ ٣٨٣	٢٣ ٩٠٧	(٢٠) مخصص اضمحلال استثمارات مالية
٢ ٠٣٥	١٤ ٠٩١	(٢٨) عبء مخصصات أخرى
(١٠ ٠٨٩)	(٢٢ ٣٦٦)	(١١) أرباح بيع أصول ثابتة
(١٠٠ ٨٤٢)	(٢٧ ٠٧٥)	(١٩) أرباح بيع استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(١٧ ٨٣٢)	(٢٠٣ ٦٥٨)	فروق اعاده ترجمة مخصصات خسائر الاضمحلال بالعملة الأجنبية
(٢ ٠٥٨)	٢١ ٨٥٦	(١٩) فروق اعاده ترجمه استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٢٠٢	(٢ ٠١٢)	(٢٨) فروق اعاده ترجمة المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
(٣١٧)	٣ ٩١٢	(٩) فروق ترجمة العملات الأجنبية من أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
-	(٢٠ ٢٤٧)	(١٩) أرباح بيع استثمارات مالية في شركات شقيقة
(٤٤ ٠٣٨)	(١٩ ٩٩١)	(٨) توزيعات أرباح من استثمارات لأوراق مالية
١ ٦٦٨	١٢ ٢٢٨	(١٩) استهلاك خصم/ علاوة الإصدار للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة بخلاف قائمة الأرباح والخسائر
-	(٦ ٨١٠)	(٢٨) رد مخصصات أخرى انتفى الغرض منها
-	٣ ١٤٤	(٣٢) رد استهلاك فرق القيمة الحالية عن القيمة الاسمية للودائع المساندة
٥٩٥ ٩٤٣	٨٢٤ ٧٢٧	أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل
		صافي (الزيادة) النقص في الأصول والزيادة (النقص) في الالتزامات
٣٧٤ ٣٧٣	١ ٠٥٦ ٣٠٧	(١٥) أرصدة لدى البنك المركزي المصري في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(١٩٢ ٠٥١)	٢ ٦٠٠ ٠٠٠	(١٦) أرصدة لدى البنوك
٤ ٧٦٩ ٢٧٢	(٤ ٠٠٤ ٥٩٠)	(١٧) أدون خزانة وأوراق حكومية أخرى
(٣ ٢٨٩ ٨٩٠)	(١ ٩٦١ ٢٥٩)	(١٨) قروض وتسهيلات للعملاء
(٣١٠)	-	(١٩) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(٢٧١ ٤٤٦)	(٦٣٣ ٤٣٥)	(٢٢) أصول أخرى
(٣٨٢ ١٠٨)	(١ ٩٣٦ ٠٤٢)	(٢٤) أرصدة مستحقة للبنوك
٧ ٣٠٧ ٦٦٦	٥ ٥٤٥ ٨٥٧	(٢٥) ودايع العملاء
٥٠ ٤٢٧	٨٢ ٧٧٠	(٢٧) إلتزامات أخرى
(٢٧١ ٦١١)	(٢٩٦ ٠٣٤)	ضرائب الدخل المسددة
(٧٤ ٠٩٥)	(١٥ ٦٧٥)	(٢٨) المستخدم من المخصصات الأخرى
٨ ٦١٦ ١٧٠	١ ٢٦٢ ٦٢٦	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	إيضاح
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
(٨٩ ٢٢٣)	(٨٠ ٣٣٠)	(٢٣) مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
(٦ ٨٠٤)	(٦ ٩٩١)	(١١) مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
١٠ ٠٨٩	٣٢ ٠٥٣	(٢٣) متحصلات من بيع أصول ثابتة
٣ ١٣٧ ٥٢٩	٨٠٣ ٤٥٨	(١٩) متحصلات من استثمارات مالية بخلاف اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
(١ ٨٣٢ ٩٠٢)	(٦ ٨٩١ ٧٤٥)	(١٩) مدفوعات لشراء إستثمارات مالية بخلاف اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
-	٢٧٦	(٢٠) توزيعات ارباح من استثمارات في شركات شقيقة
(٢ ٩٩٩)	(١٤ ٢٩٥)	(٢٠) مدفوعات لشراء استثمارات في شركات شقيقة
٥ ٤٠٧	٢٣ ٩٩٧	(٢٠) متحصلات من بيع استثمارات في شركات شقيقة
٤٤ ٠٣٨	١٩ ٩٩١	(٨) توزيعات أرباح من استثمارات مالية
١ ٢٦٥ ١٣٥	(٦ ١١٣ ٥٨٧)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الإستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(١٦ ٠٠٠)	(٢٤ ٠٠٠)	(٢٦) مدفوعات لسداد قروض أخرى
٣٧ ٥٠٠	٤٧٩ ٩٣٦	(٢٦) المحصل من قروض أخرى
٢١ ٥٠٠	٤٥٥ ٩٣٦	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٩ ٩٠٢ ٨٠٥	(٤ ٣٩٥ ٠٢٤)	صافي التغيير في النقدية وما في حكمها
٦ ٥٨٢ ٣٢٦	١٦ ٤٨٥ ١٣١	رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام
١٦ ٤٨٥ ١٣١	١٢ ٠٩٠ ١٠٧	رصيد النقدية وما في حكمها
		وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي (إيضاح ٣٤) :
٣ ٢٢٥ ٧٩٧	٢ ٠٦٧ ٧٦٤	(١٥) نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٢٠ ٦٤٨ ٠٤٩	١٣ ٠٦١ ٨٦٥	(١٦) أرصدة لدى البنوك
٣ ٨٤١ ٥٧٠	٨ ٥٣٩ ٠٤٥	(١٧) أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
(٢ ٩٤٤ ٧١٤)	(١ ٨٨٨ ٤٠٧)	(١٥) أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي
(٤ ٦٥٠ ٠٠١)	(٢ ٠٥٠ ٠٠٠)	(١٧) أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
(٣ ٦٣٥ ٥٧٠)	(٧ ٦٤٠ ١٦٠)	(١٧) أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
١٦ ٤٨٥ ١٣١	١٢ ٠٩٠ ١٠٧	النقدية وما في حكمها

لأغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية تم استبعاد المعاملات غير نقدية تتمثل في المبالغ التي تم الإفصاح عنها كالآتي

مبلغ ٨٠ ٤١٧ الف جنيه مصري قيمة تحويلات من أصول أخرى من بند أصول تحت الإنشاء الى الاصول الثابتة

مبلغ ١٤ ١٠٤ الف جنيه مصري قيمة تحويلات من أصول أخرى الى أصول غير ملموسة

مبلغ ٢٩ ٨٨٢ الف جنيه مصري قيمه فرق القيمة الحالية عن القيمة الاسمية للوديعة المساندة

مبلغ ١٨ ٧٥٥ الف جنيه مصري قيمة أصول ألت ملكيتها من بند أصول أخرى وبند قروض تسهيلات للعملاء

الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٩) إلى صفحة رقم (٥٩) متممه لهذه القوائم وتقرأ معها.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤٢٠ ١٩٠	٥٤٢ ٢٠٦	صافى أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)
(١٠ ٠٩٠)	(٢٢ ٣٦٦)	أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الراسمالي طبقا للقانون
(١٨ ٢١٥)	(٢١ ٣٢٢)	احتياطي مخاطر البنكية العام
٣٩١ ٨٨٥	٤٩٨ ٥١٨	صافى أرباح العام القابلة للتوزيع
١٤٤ ٦١٢	٥٦٥ ٠٧٣	أرباح محتجزة أول العام *
٥٣٦ ٤٩٧	١ ٠٦٣ ٥٩١	الإجمالي
		يوزع كالاتي:
٢٠ ٥٠٥	٢٥ ٩٩٢	الاحتياطي القانوني
-	١٠٠ ٠٠٠	توزيعات المساهمين (شريحة أولى ٥ % من رأس المال المدفوع) **
-	٣٧ ٢٥٣	حصة العاملين
-	١١ ٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	١٠٠ ٠٠٠	توزيعات المساهمين (شريحة ثانية) **
٥١٥ ٩٩٢	٧٨٩ ٣٤٦	أرباح محتجزة اخر العام
٥٣٦ ٤٩٧	١ ٠٦٣ ٥٩١	الإجمالي

* يتضمن صافى اثر تغيير السياسات المحاسبية وبنود محولة الى الأرباح المحتجزة طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى
** اجمالى التوزيع المقترح أسهم مجانية بواقع سهم لكل عشرة اسهم.

الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٩) إلى صفحة رقم (٥٩) متممه لهذه القوائم وتقرأ معها.



١- النشاط

تأسس بنك قناة السويس " شركة مساهمة مصرية " بموجب القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٨ والصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٤ مارس ١٩٧٨ طبقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته والذي حل محله قانون رقم (٨) بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار. ويقع المركز الرئيسي للبنك في ٧ و٩ شارع عبد القادر حمزه - جاردن سيتي - القاهرة. والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

يقدم بنك قناة السويس خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال سبعة وأربعون فرعاً وقد بلغ عدد العاملين ٣٤٣ ١ موظفاً في تاريخ القوائم المالية.

٢- ملخص اهم السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم اتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية:

يتم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية - التقييم والقياس" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات وبيين الإيضاح التالي تفاصيل التغيرات في السياسات المحاسبية.

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

ب - التغيرات في السياسات المحاسبية:

إعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والخاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية - التقييم والقياس"؛ وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق تلك التعليمات.

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية:

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة بالتكلفة المستهلكة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفعاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية

- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

- ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية

- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة ، يجوز للبنك ان يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل إستثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

بالإضافة إلى ذلك ، عند الاعتراف الأولي ، يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعة أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. و تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول ؛

كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك

المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة:

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة ، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

إضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الإضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات القروض وعقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ؛ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

يطبق البنك منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص خسائر الاضمحلال). خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر حساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية ؛ النسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ، فقد تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS٩ من ١ يناير ٢٠١٩ و قد قام البنك بقياس التأثير الناتج عن تطبيق المعيار علي النحو التالي:

الأرباح المحتجزة	احتياطي مخاطر معيار IFRS٩	احتياطي المخاطر العام	احتياطي القيمة العادلة
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٥٦٤ ٨٠٢	١٥٢ ٠٢٨	-	٣٦ ٧٢٥
-	(١٥٢ ٠٢٨)	١٥٢ ٠٢٨	-
٤٥ ٦٨٧	-	-	(٤٥ ٦٨٧)
-	-	(١١٣ ١٧٧)	٦٧٩
٦١٠ ٤٨٩	-	٣٨ ٨٥١	(٨ ٢٨٣)

الرصيد في اول العام
المحول الى احتياطي المخاطر العام
صافي أثر إعادة التصنيف
صافي أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد الافتتاحي بعد التعديل



ج- المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة

ج- ١ الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities/SPEs) التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

ج- ٢ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يتمتع البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة أو السيطرة المشتركة ، وعادةً يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات إقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الإقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مُصدرة و/أو إلتزامات تكبدها البنك و/أو إلتزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقنتاة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تُعزى مباشرةً لعملية الإقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الإلتزامات المحتملة المقنتاه القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الإقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرةً في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات الشقيقة في القوائم المالية للبنك بطريقة حقوق الملكية وتثبت توزيعات الأرباح عند اعتمادها خصماً من القيمة المثبتة بالأصول.

د- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى . والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

هـ - ترجمة العملات الأجنبية

هـ - ١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك لأقرب ألف جنيه مصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

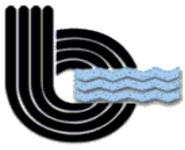
هـ - ٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة للأصول/ الإلتزامات بغرض المتاجرة.

- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- بنود الدخل الشامل الأخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.



- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات كأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بباقي التغيرات في القيمة العادلة بحقوق الملكية (بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بحقوق الملكية (بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر).

و- الأصول المالية

السياسة المالية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية موبوءة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وقروض ومديونيات ، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولى.

الأصول المالية الموبوءة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءا من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معا وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير الى الحصول على أرباح في الأجل القصير.

القروض والمديونيات

- تمثل أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوي البنك بيعها فورا أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية إسترداد قيمة استثماره الاصلى فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية المصدر للاداء .

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ إستحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها. ويتم اعاده تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق باستثناء حالات الضرورة المسموح بها.



الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغييرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع مايلي بالنسبة للأصول المالية:

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.

- يتم إستبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية الى طرف اخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها ، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إضمحلال قيمته ، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المترجمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالى أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية ، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم . ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة ، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى إضمحلال في القيمة.

- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالى المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذى يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الإستحقاق .



وتتم إعادة التقييم بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:-

١- في حالة الأصل المالي المعاد تقييمه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم إستهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقى للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق بطريقة العائد الفعلي . ويتم إستهلاك اي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الإستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي . وفي حالة إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

٢- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر. وفي حالة إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر. إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تقييم أصل مالي طبقا لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغيير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغيير في التقدير.

السياسة المالية المطبقة اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩

يقوم البنك بتقييم أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج والشروط الواردة في المعيار المتمثلة في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.
- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يحفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع. هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحفوظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

ز- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء إذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع إذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند إذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ح- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد القروض والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الإلتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القروض لحين سداد ٢٥ ٪ من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

ط- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لبند (ح) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الإعراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولى ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأى جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء اسهم أو أدوات مالية أخرى أو أقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب ادارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة يتم أداء الخدمة فيها.

ي- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بتوزيعات الأرباح على استثمارات البنك في أدوات حقوق ملكية وما شابهها عند صدور الحق في تحصيلها .

ك- إضمحلال الأصول المالية

السياسة المالية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

ك- ١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلال احد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية . ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الإضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل " حدث الخسارة Loss Event " وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الإضمحلال أياً مما يلي:-

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه السنة بصفة عامة بين ٣ إلى ١٢ شهرا

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفردا، ويتم التقدير على مستوى اجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي:-

- إذا حدد البنك انه لا يوجد دليل موضوعي على إضمحلال أصل مالي تم دراسته منفردا ، سواء كان هاما بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معا لتقدير الإضمحلال وفقا لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- إذا حدد البنك انه يوجد دليل موضوعي على إضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفردا لتقدير الإضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع - إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الاصلى للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحفوظ به حتى تاريخ الإستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقا للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على إضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى اجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني ، أى على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذا في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة . وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشرا لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقا للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس اثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في السنة التي يتم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حاليا.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

ك- ٢- الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك إضمحلال في الأصل.



أما خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ يعد الانخفاض كبيرا إذا بلغ ١٠٪ من تكلفة القيمة الدفترية ، ويعد الانخفاض ممتدا إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المترجمة من حقوق الملكية ويعترف به في قائمة الدخل ، ولا يتم رد إضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقا إما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالإضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الإضمحلال من خلال قائمة الدخل.

السياسة المالية المطبقة اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩

يقوم البنك بمراجعة لكافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.
- المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت إضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الإضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.

إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهريّة في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.

في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.

يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

الزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهريّة في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا للمخاطر المقبولة لدى البنك.

المعايير النوعية:

قروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه المقترض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الأجل إلى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.



قروض المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

- إذا كان المقترض على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:
 - زيادة كبيرة بسعر العائد على الاصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
 - تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض.
 - طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض.
 - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
 - تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.
 - العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القروض التجارية.
 - إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض.

التوقف عن السداد:

- تدرج قروض و تسهيلات المؤسسات ، و المشروعات المتوسطة ، و الصغيرة ، و متناهية الصغر ، و التجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٦٠) يوم على الأكثر و تقل عن (٩٠) يوم.
- علما بأن هذه المدة (٦٠ يوم) ستخفض بمعدل (١٠) أيام سنويا لتصبح (٣٠) يوما خلال (٣) سنوات من تاريخ التطبيق.

التقدم بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

التقدم من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

- لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد إستيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولى وسداد المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

التقدم من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

- لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد إستيفاء كافة الشروط التالية:
 - استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.
 - سداد ٢٥ ٪ من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة.
 - الإنتظام في السداد لمدة ١٢ شهرا على الأقل.

ل- برامج الحاسب الالى

- يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة الحاسب الالى كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها و يتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك و من المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لاكثر من سنة . وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.
- يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة او التوسع في اداء برامج الحاسب الالى عن المواصفات الاصلية لها و تضاف الى تكلفة البرامج الاصلية. يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الالى المعترف بها كأصل على مدار السنوات المتوقع الاستفادة منها فيما لايزيد عن خمس سنوات فيما عدا نظام الحاسب الالى الاساسى للبنك.



م- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضى والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصا الإهلاك وخسائر الإضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلا مستقلا ، حسبما يكون ملائما، وذلك عندما يكون محتملا تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى. لا يتم إهلاك الأراضى، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية كالتالي:

مبانى وإنشاءات	٣٠-٥٠ سنة
نظم آلية متكاملة	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة ومعدات	٣-١٠ سنوات
تجهيزات وتركيبات	٨-٢٠ سنة
أثاث	٥-٢٠ سنة

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية اقد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ن- إضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم إستهلاك الأصول التى ليس لها عمر انتاجى محدد - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار إضمحلالها سنويا. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التى يتم إستهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذى تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية . وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى . ولغرض تقدير الإضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. يتم مراجعة الأصول غير المالية التى وجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للإضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك فى تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

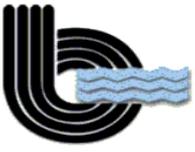
س- الإيجارات

س/١- الإستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الإيجار التشغيلى مخصوما منها أية مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الأرباح والخسائر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

س/٢- التأجير

تظهر الأصول المؤجرة إيجارا تشغيليا ضمن الأصول الثابتة في قائمة المركز المالى وتهلك على مدار العمر الإنتاجى المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوما منه أية مسموحات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .



ع- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك ، وإذون الخزنة وأوراق حكومية أخرى.

غ- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام . وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات . ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبدء من داخل هذه المجموعة . ويتم رد المخصصات التي إنتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ف- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ق- الإقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.



ر- رأس المال

ر-١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصما من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ر-٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصما على أدوات حقوق الملكية التي يصدرها البنك وذلك خصما على حقوق الملكية بالفترة التي تقربها الجمعية العامة لمساهمي البنك هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

ش- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول والالتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتماشى مع أسلوب العرض بالقوائم المالية للسنة الحالية محل تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ لأول مرة طبقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معا. ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد والى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أو لأبأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة. وتتم إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام احد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

قياس خطر الائتمان

- القروض والتسهيلات للعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للعملاء ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:
- احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of Default) من قبل العميل او الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default).

- خطر الإخفاق الافتراضي (loss given default).

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة (The Expected loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض



المقاييس التشغيلية مع عبء الإضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح ٣/أ).

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم، وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة، ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعنى بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعا للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا، ويقوم البنك دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك:

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للقرض يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية، وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلا بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

- أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين في سندات و اذون الخزانة و الأوراق الحكومية الأخرى، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف Standard and poor أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وان لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والإذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

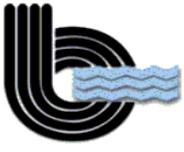
١/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة وذلك بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية، وحدد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الأجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

ويتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.



وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

- الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري

- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالبا ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضمونا بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيف خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمنا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وإذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset – Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظه من الأدوات المالية.

الإرتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالبا مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات ، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث ان الارتباطات طويلة الاجل عادة ماتحمل درجة اعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الاجل.

٢/١ سياسات الإضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك يتم الاعتراف فقط بخسائر الإضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال وفقا لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة فقد تبين عدم وجود إختلاف مؤثر لخسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح أ/٥). مخصص خسائر الإضمحلال الوارد في الميزانية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والإضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:



٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٣١ ديسمبر ٢٠١٩		٣/أ تقييم البنك
مخصص خسائر	قروض	مخصص خسائر	قروض	
الإضمحلال	وتسهيلات	الإضمحلال	وتسهيلات	
٣,٧٣%	٦٩,٥٩%	١,٥٦%	٧٣,١٦%	ديون جيدة
٠,٣١%	٢,٢٠%	٠,٧٧%	٤,٧٨%	المتابعة العادية
١,٠٢%	٥,٦٤%	٤,٣٣%	٤,٣٦%	المتابعة الخاصة
٩٤,٩٤%	٢٢,٥٧%	٩٣,٣٤%	١٧,٧٠%	ديون غير منتظمة
١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	

تساعد ادوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك ادلة موضوعية تشير الى وجود إضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
 - مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
 - توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
 - تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
 - قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
 - إضمحلال قيمة الضمان.
 - تدهور الحالة الائتمانية.
- تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضى الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الإضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ القوائم المالية على أساس كل حالة على حدى، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة، ويشمل التقييم عادة الضمان القائم بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.
- ويتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/ جودة الأصول المالية

الشكل التالي يوضح مدى جودة الأصول المالية:

الاجمالي	مرحلة ثالثة عمر الإداة	مرحلة ثانية عمر الإداة	مرحلة أولى ١٢ شهر	
٢.٠٦٧.٧٦٤	-	-	٢.٠٦٧.٧٦٤	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
(١٨٠٦)	-	-	(١٨٠٦)	مخصص خسائر الاضمحلال
٢.٠٦٥.٩٥٨	-	-	٢.٠٦٥.٩٥٨	
٨٥٣٩.٠٤٥	-	-	٨٥٣٩.٠٤٥	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
(٣٦٩٤)	-	-	(٣٦٩٤)	مخصص خسائر الاضمحلال
٨٥٣٥.٣٥١	-	-	٨٥٣٥.٣٥١	
٤٩٨٣.١٣٨	-	-	٤٩٨٣.١٣٨	أدوات دين بالتكلفة المستهلكة
(٢٣٩٦)	-	-	(٢٣٩٦)	مخصص خسائر الاضمحلال
٤٩٨٠.٧٤٢	-	-	٤٩٨٠.٧٤٢	
٥.٠٤٨.٧٢٧	-	-	٥.٠٤٨.٧٢٧	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	-	-	-	مخصص خسائر الاضمحلال
٥.٠٤٨.٧٢٧	-	-	٥.٠٤٨.٧٢٧	
١٣.٠٦١.٨٦٥	-	-	١٣.٠٦١.٨٦٥	الأرصدة لدى البنوك
(٦٥٣)	-	-	(٦٥٣)	مخصص خسائر الاضمحلال
١٣.٠٦١.٢١٢	-	-	١٣.٠٦١.٢١٢	
١٦.٩٠٧.٧٤٦	٣.١٨٢.٠٣٧	١.٧٣٥.٤٦٧	١١.٩٩٠.٢٤٢	القروض والتسهيلات الائتمانية
٥٦٢.٥٨٤	٥٠.٧٣٨	٧.٤٦٧	٥٠٤.٣٧٩	المؤسسات المالية
١٧٣.٤٠٢	٦.٠٤٦	٨١٩	١٦٦.٥٣٧	الشركات المتوسطة
٧٧٢.١٧٥	٢٠.٥١٦	٦٤.٧٢٢	٦٨٦.٩٣٧	الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر
				الأفراد
١٨.٤١٥.٩٠٧	٣.٢٥٩.٣٣٧	١.٨٠٨.٤٧٥	١٣.٣٤٨.٠٩٥	الاجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية
(٢.٦٧٨.٨٧٤)	(٢.٥٠٠.٣١٠)	(١٢٠.٧٥٣)	(٥٧.٨١١)	مخصص خسائر الاضمحلال
(٣٥٧.١٢٦)	(٣٣٥.٣٤٦)	(٢١.٧٨٠)	-	العوائد المجنية
(٧.٢٩٨)	-	-	(٧.٢٩٨)	عوائد تحت التسوية
١٥.٣٧٢.٦٠٩	٤٢٣.٦٨١	١.٦٦٥.٩٤٢	١٣.٢٨٢.٩٨٦	

ه/ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

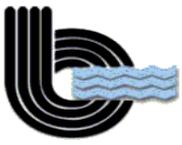
بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح (أ/١) تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان. على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري، وفي حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية. يتم تجنب احتياطي المخاطر العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة. ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

ويبين إيضاح رقم (٣١- ج) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

مدلول التصنيف البنكي المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠	٤	ديون غير جيدة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠	٤	ديون غير جيدة
١٠	ردنية	١٠٠	٤	ديون غير جيدة



٦/أ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

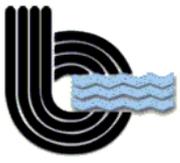
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢ ٩٤٤ ٧١٥	١ ٨٨٦ ٦٠١	أرصدة لدى البنك المركزي المصري (بالصافي)
٢٠ ٦٤٨ ٠٤٨	١٣ ٠٦١ ٢١٢	أرصدة لدى البنوك (بالصافي)
٤ ٠٩١ ١٠٨	٨ ٥٣٥ ٣٥١	أذون الخزانة وأوراق حكومية (بالصافي)
		قروض وتسهيلات للعملاء
		- قروض لأفراد:
٣٢٣ ٤١١	٢٥٤ ٠١٩	حسابات جارية مدينة
١٧ ٦٦١	٢٤ ٣٣٩	بطاقات ائتمان
١٧٨ ٢٠٧	٤٩٣ ٨١٧	قروض شخصية
		- قروض لمؤسسات شاملا القروض الصغيرة:
٤ ٢٢٣ ٢٢٢	٥ ٣١٤ ٧٥٩	حسابات جارية مدينة
٢ ٤٨٨ ٨٢١	٢ ٦٢٧ ٦٠٧	قروض مباشرة
٤ ٩٧٢ ٠٤٦	٥ ٧٢٣ ٠٩٢	قروض مشتركة
٤ ٦١٨ ٩٤٠	٣ ٩٧٨ ٢٧٤	قروض أخرى
(٢ ٩١٥ ٠٤٩)	(٢ ٦٧٨ ٨٧٤)	- مخصص خسائر الاضمحلال
(٣٨٩ ٣٧٧)	(٣٥٧ ١٢٦)	- عوائد مجنبة
(٢٠ ٣٢٥)	(٧ ٢٩٨)	- عوائد تحت التسوية
٨٧ ٨٨٩	٤ ١٥٣ ٢٨٤	أدوات دين (بالصافي)
٥ ٥٩٤	-	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٢ ٨٦٢ ٩٥٢	٤ ٩٨٠ ٧٤٢	- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٣٦٦ ٧٦٦	٤٣٢ ١٦٩	- بالتكلفة المستهلكة
٤٤ ٥٠٤ ٦٢٩	٤٨ ٤٢١ ٩٦٨	أصول مالية أخرى

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤ ٠٩١ ٦١٨	٤ ١٠٢ ٧٩٥	خطابات ضمان وضمانات مالية
٣ ٢٤١ ١٤٠	٢ ٣٩٢ ٤٤٧	اعتمادات مستندية استيراد وتصدير وتسهيلات موردين
٧ ٣٣٢ ٧٥٨	٦ ٤٩٥ ٢٤٢	الإجمالي

- يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في السنة الحالية وسنة المقارنة وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات.

بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي وتتمثل المبالغ المدرجة صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في قائمة المركز المالي. وكما هو مبين بالجدول السابق فإن ١٧,٦٣% من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن اذون خزانة مقابل ٩,١٩% في سنة المقارنة و ٢٦,٩٧% ناتج عن ارصدة لدى البنوك مقابل ٤٦,٤% في سنة المقارنة و ٣١,٧٥% ناتج عن القروض والتسهيلات للعملاء مقابل ٣٠,٣٣% في سنة المقارنة بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين ١٨,٨٦% مقابل ٦,٦٥% في سنة المقارنة.



وتتق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:

- ٧٧,٦٤% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل ٧١,٧٩% في سنة المقارنة
- ٨٢,٠١% من محفظة القروض والتسهيلات لا توجد عليها متأخرات ولم تتعرض لاضمحلال مقابل ٧٧,٤٣% في سنة المقارنة
- إجمالي القروض والتسهيلات محل اضمحلال بلغ ٣٢٥٩ مليون جنيه مصري مقابل مبلغ ٣٧٩٧ مليون جنيه مصري في سنة المقارنة
- أكثر من ٩٨,٧٩% في السنة الحالية مقابل ٩٧,٦٦% في سنة المقارنة من أدوات دين على الحكومة المصرية تتمثل في سندات وأذون الخزانة.

٧/أ قروض وتسهيلات

فيما يلي توزيع أرصدة القروض والتسهيلات على أساس درجة الجدارة الائتمانية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
ألف جنيه مصري ألف جنيه مصري

١٣٠٢٥٢٥١	١٥١٠٢٥٨٠
-	٥٣٩٩٠
٣٧٩٧٠٥٧	٣٢٥٩٣٣٧
<u>١٦٨٢٢٣٠٨</u>	<u>١٨٤١٥٩٠٧</u>
(٢٩١٥٠٤٩)	(٢٦٧٨٨٧٤)
(٣٨٩٣٧٧)	(٣٥٧١٢٦)
(٢٠٣٢٥)	(٧٢٩٨)
<u>١٣٤٩٧٥٥٧</u>	<u>١٥٣٧٢٦٠٩</u>

قروض وتسهيلات للعملاء

لا توجد عليها متأخرات ولم تتعرض لاضمحلال

توجد عليها متأخرات لكنها لم تتعرض لاضمحلال

محل اضمحلال

الإجمالي

يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال

يخصم: العوائد المجنية

يخصم: عوائد تحت التسوية

بلغ إجمالي مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات في نهاية السنة المالية الحالية ٢٦٧٨٨٧٤ ألف جنيه مصري مقابل ٢٩١٥٠٤٩ ألف جنيه مصري في نهاية سنة المقارنة. منها ٣١٠٠٣١٠ ألف جنيه مصري يمثل مخصص خسائر اضمحلال قروض منفردة (المرحلة الثالثة) مقابل ٤٤٩ ألف جنيه مصري في نهاية سنة المقارنة، والباقي يمثل مخصص خسائر اضمحلال المكون (للمرحلة الأولى والثانية) بمحفظة الائتمان والبالغ ١٧٨٥٦٤ ألف جنيه مصري.

ويتضمن إيضاح (١٨) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الإضمحلال عن القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء.

قروض وتسهيلات للعملاء

- قروض وتسهيلات لاتوجد عليها متأخرات ولم تتعرض للإضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لاتوجد عليها متأخرات ولم تتعرض للإضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ألف جنيه مصري

الإجمالي	مؤسسات				أفراد			التقييم
	قروض اخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
١٣ ٤٢٤ ٥١٢	-	٥ ٠٨٧ ٩٤٨	٢ ٦٢٧ ٦٠٧	٥ ٠٢٢ ١٩٧	٤٩٣ ٨١٧	٢٤ ١٦٢	١٦٨ ٧٨١	جيدة
٨٧٣ ٨٩٣	-	٦٣٥ ١٤٤	-	٢٣٨ ٧٤٩	-	-	-	المتابعة العادية
٨٠٤ ١٧٥	٧٣٩ ٤٥٣	-	-	-	-	-	٦٤ ٧٢٢	المتابعة الخاصة
١٥ ١٠٢ ٥٨٠	٧٣٩ ٤٥٣	٥ ٧٢٣ ٠٩٢	٢ ٦٢٧ ٦٠٧	٥ ٢٦٠ ٩٤٦	٤٩٣ ٨١٧	٢٤ ١٦٢	٢٣٣ ٥٠٣	

- لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل إضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الاخذ فى الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

ألف جنيه مصري

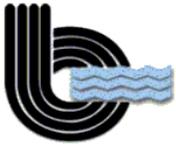
الإجمالي	مؤسسات				أفراد			التقييم
	قروض اخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
١١ ٧٠٦ ٩٦٠	-	٤ ٩٠٧ ٤١٣	٢ ٤٧٢ ٧٩٨	٣ ٩٣٤ ٥٢٦	١٧٨ ٢٠٧	١٧ ٣٧٢	١٩٦ ٦٤٤	جيدة
٣٦٩ ٦٢٤	-	٦٤ ٦٣٣	١٦ ٠٢٣	٢٨٨ ٦٩٦	-	٢٧٢	-	المتابعة العادية
٩٤٨ ٦٦٧	٨٩٥ ٣٩٠	-	-	-	-	٨	٥٣ ٢٦٩	المتابعة الخاصة
١٣ ٠٢٥ ٢٥١	٨٩٥ ٣٩٠	٤ ٩٧٢ ٠٤٦	٢ ٤٨٨ ٨٢١	٤ ٢٢٣ ٢٢٢	١٧٨ ٢٠٧	١٧ ٦٥٢	٢٤٩ ٩١٣	

- قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولم تتعرض للإضمحلال

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ألف جنيه مصري

الإجمالي	مؤسسات				أفراد			التقييم
	قروض اخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
٤٧ ٦٦١	-	-	-	٤٧ ٦٦١	-	-	-	متأخرات حتى ٣٠ يوماً
٦ ٣٢٩	-	-	-	٦,١٥٢	-	١٧٧	-	متأخرات أكثر من ٣٠ الي ٦٠ يوماً
-	-	-	-	-	-	-	-	متأخرات أكثر من ٦٠ الي ٩٠ يوماً
٥٣ ٩٩٠	-	-	-	٥٣ ٨١٣	-	١٧٧	-	



- قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل إضمحلال قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ٣ ٢٥٩ ٣٣٧ ألف جنيه مصري في السنة الحالية مقابل ٣ ٧٩٧ ٠٥٨ ألف جنيه مصري في سنة المقارنة. وفيما يلي تحليل بالقيمة الاجمالية للقروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ألف جنيه مصري إجمالي	مؤسسات قروض اخرى	أفراد جارية مدينة	قروض محل إضمحلال القيمة العادلة للضمانات
٣ ٢٥٩ ٣٣٧	٣ ٢٣٨ ٨٢١	٢٠ ٥١٦	
٤٧٦ ٠٥٩	٤٧٦ ٠٥٩	-	

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

ألف جنيه مصري إجمالي	مؤسسات قروض اخرى	أفراد جارية مدينة	قروض محل إضمحلال القيمة العادلة للضمانات
٣ ٧٩٧ ٠٥٧	٣ ٧٢٣ ٥٥٠	٧٣ ٥٠٧	
٥١٢ ٣٣٧	٥١٢ ٣٣٧	-	

٨/أ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل السندات وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى (قبل خصم أي مخصصات خسائر الاضمحلال) وفقاً لوكالات التقييم في آخر السنة المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنبة مصري	التقييم	
٨ ٥٣٥ ٣٥١	B	أذون الخزانة المصرية
٣ ٩٣٩ ٦٧١	B	سندات خزانة حكومية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٤ ٩٨٠ ٧٤٢	B	سندا خزانة بالتكلفه المستهلكه
١٧ ٤٥٥ ٧٦٤		

٩/أ الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال السنة الحالية بالاستحواذ على الأصل التالي بغرض تسوية مديونيات قائمة من الضمانات التي كان يحتفظ بها:

القيمة الدفترية الف جنيه مصري	طبيعة الأصل
٢١ ٥٤٥	اراضى

ويتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بقائمة المركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان هذا عملياً.

١٠/أ مركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي :

ألف جنيه مصري الإجمالي	دول أخرى	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	
١ ٨٨٨ ٤٠٧	-	-	-	١ ٨٨٨ ٤٠٧	أرصدة لدى البنك المركزي المصري
٨ ٥٣٥ ٣٥١	-	-	-	٨ ٥٣٥ ٣٥١	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
١٣ ٠٦١ ٨٦٥	٢ ٠٥٣ ٨٠٥	-	-	١١ ٠٠٨ ٠٦٠	أرصدة لدى البنوك قروض وتسهيلات للعملاء:
					- قروض لأفراد:
٢٥٤ ٠١٩	-	١٥ ٦٤٤	٤٩ ٤٢٤	١٨٨ ٩٥١	- حسابات جارية مدينة
٢٤ ٣٣٩	-	٦٦٢	٣ ٣٤٣	٢٠ ٣٣٤	- بطاقات ائتمان
٤٩٣ ٨١٧	-	٢٠ ٠٨٣	١٨٤ ١٤٣	٢٨٩ ٥٩١	- قروض شخصية
					- قروض لمؤسسات:
٥ ٣١٤ ٧٥٩	-	٥ ١٨٧	١ ٨٦١ ٦٨٨	٣ ٤٤٧ ٨٨٤	- حسابات جارية مدينة
٢ ٦٢٧ ٦٠٧	-	-	١٢٩ ٤٩١	٢ ٤٩٨ ١١٦	- قروض مباشرة
٥ ٧٢٣ ٠٩٢	-	-	٦٣ ٨٣١	٥ ٦٥٩ ٢٦١	- قروض مشتركة
٣ ٩٧٨ ٢٧٤	-	-	٢٠١ ٢٢٣	٣ ٧٧٧ ٠٥١	- قروض أخرى
					استثمارات مالية
٩ ١٣٦ ٤٢٢	-	-	-	٩ ١٣٦ ٤٢٢	- أدوات دين
٤٣٢ ١٦٩	-	١٩٥	٢ ٧٢١	٤٢٩ ٢٥٣	أصول أخرى
٥١ ٤٧٠ ١٢١	٢ ٠٥٣ ٨٠٥	٤١ ٧٧١	٢ ٤٩٥ ٨٦٤	٤٦ ٨٧٨ ٦٨١	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢٣ ٨٧٠ ٨٤٥	٢ ٤٠٦ ٤٠٣	١١ ١٨٢	٢ ٢٥٧ ٨٠١	١٩ ١٩٥ ٤٥٩	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري الإجمالي	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	نشاط عقارى	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	أفراد	
١ ٨٨٨ ٤٠٧	-	١ ٨٨٨ ٤٠٧	-	-	-	-	أرصدة لدى البنك المركزى المصرى
٨ ٥٣٥ ٣٥١	-	٨ ٥٣٥ ٣٥١	-	-	-	-	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
١٣ ٠٦١ ٨٦٥	-	٤ ٦٨٢ ٠٠٠	-	-	٨ ٣٧٩ ٨٦٥	-	أرصدة لدى البنوك
							قروض وتسهيلات للعملاء:
							قروض لأفراد:
٢٥٤ ٠١٩	-	-	-	-	-	٢٥٤ ٠١٩	- حسابات جارية مدينة
٢٤ ٣٣٩	-	-	-	-	-	٢٤ ٣٣٩	- بطاقات ائتمان
٤٩٣ ٨١٧	-	-	-	-	-	٤٩٣ ٨١٧	- قروض شخصية
							قروض لمؤسسات:
٥ ٣١٤ ٧٥٩	٢ ٩٨٩ ٣٦٥	٣ ٣٤٥	١٣ ٤٢٣	٢ ٣٠٨ ٦٢٦	-	-	- حسابات جارية مدينة
٢ ٦٢٧ ٦٠٧	١ ٦٩٢ ٠٢٩	-	-	٢٥٣ ٩٧٨	٦٨١ ٦٠٠	-	- قروض مباشرة
٥ ٧٢٣ ٠٩٢	٢ ٢٨٣ ٣٨٧	٢ ٥٢٥ ٧٦٦	٤٥٣ ٠٥١	٤٦٠ ٨٨٨	-	-	- قروض مشتركة
٣ ٩٧٨ ٢٧٤	٢ ٢٩٥ ٢١٧	-	٨٤٧ ٥٥٢	٨٣٥ ٥٠٥	-	-	- قروض أخرى
							استثمارات مالية
٩ ١٣٦ ٤٢٢	-	٨ ٩٢٢ ٨١٠	-	-	٢١٣ ٦١٢	-	- أدوات دين
٤٣٢ ١٦٩	٤٣٢ ١٦٩	-	-	-	-	-	أصول أخرى
٥١ ٤٧٠ ١٢١	٩ ٦٩٢ ١٦٧	٢٦ ٥٥٧ ٦٧٩	١ ٣١٤ ٠٢٦	٣ ٨٥٨ ٩٩٧	٩ ٢٧٥ ٠٧٧	٧٧٢ ١٧٥	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢٣ ٨٧٠ ٨٤٥	٧ ١٧٦ ٥٥٤	١٠ ٥٠٣ ٨٩٢	١ ٤١٦ ٥٤٥	٣ ١٨٧ ٩١٣	١ ٠٦٦ ٦٦٢	٥١٩ ٢٧٩	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(ب) خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة مخاطر السوق بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتتأثر بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بعمليات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد، وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب "القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن نقلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يوميا بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٨%). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٢%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر لفترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية. وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق.

حيث ان القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسي من نظام البنك في رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنويا بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط. ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعه من قبل البنك ومراجعتها يوميا.

يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الاختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- اختبارات الضغوط Stress Testing

تعطى اختبارات الضغوط مؤشرا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد-و يتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسناريوهات محددة و تتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك؛ اختبار ضغط عوامل الخطر؛ حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر و اختبار ضغوط الاسواق النامية؛ حيث تخضع الاسواق النامية لتحركات حادة و اختبار ضغوط خاصة؛ تتضمن احداث محتملة مؤثرة على مراكز او مناطق معينة؛ مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على احدى العملات. و تقوم الادارة العليا و مجلس الادارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الاجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها:



تركز خطر العملة على الأدوات المالية

ألف جنيه مصري الإجمالي	عملات أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ الأصول المالية
٢٠٦٥٩٥٨	٦٧٨٨	١٠٩٧	٥٨٠٨	١٢٧١٣٣٢	٧٨٠٩٣٣	تقديرة وأرصدة لدى البنك المركزي
١٣٠٦١٢١٢	١٣٣١٦	٦٤٣٠١	١٣٦٩١١	٤٥٦٣٦٦٣	٨٢٨٣٠٢١	أرصدة لدى البنوك
٨٥٣٥٣٥١	-	-	٣٩١٣٥٤	-	٨١٤٣٩٩٧	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
١٥٣٧٢٦٠٩	-	-	٦٠٦٣٧	٥٦٧٥٦٦٥	٩٦٣٦٣٠٧	قروض وتسهيلات للعملاء
						أستثمارات مالية
٥٠٤٨٧٢٧	-	-	٩٥٢٩٠	٩٢٧٦٥٩	٤٠٢٥٧٧٨	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٤٩٨٠٧٤٢	-	-	-	١٥٩٨٦٣	٤٨٢٠٨٧٩	- بالتكلفة المستهلكة
٣١٢٥٣٥	-	-	-	٤١٣٤٣	٢٧١١٩٢	- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٧٦١٩٥٤	٣	٨	٣١٣٥	١١٢٦١	٧٤٧٥٤٧	أصول مالية أخرى
٥٠١٣٩٠٨٨	٢٠١٠٧	٦٥٤٠٦	٦٩٣١٣٥	١٢٦٥٠٧٨٦	٣٦٧٠٩٦٥٤	إجمالي الأصول المالية
						الالتزامات المالية
٣١٣١٠٢٩	٥	١١٠١٠	٩٩٩٧٩	٧٧٩١٨٣	٢٢٤٠٨٥٢	أرصدة مستحقة للبنوك
٤٤١٨١٨٤٥	١١٣٨٥	٥٣٥٩٢	٦٣٤٥٨٣	١١٦٩٩٠٢٦	٣١٧٨٣٢٥٩	ودائع للعملاء
٤٨٧٥٥٣	-	-	-	٧٧٤١	٤٧٩٨١٢	قروض أخرى
١٤٤٩٩٥٢	٢٢	١٧	٢٦٠٤	٩٩٢٨٩	١٣٤٨٠٢٠	التزامات مالية أخرى
٤٩٢٥٠٣٧٩	١١٤١٢	٦٤٦١٩	٧٣٧١٦٦	١٢٥٨٥٢٣٩	٣٥٨٥١٩٤٣	إجمالي الالتزامات المالية
٨٨٨٧٠٩	٨٦٩٥	٧٨٧	(٤٤٠٣١)	٦٥٥٤٧	٨٥٧٧١١	تركز خطر العملة على الأدوات المالية
١٨٧٧٢٦٨	-	-	-	-	١٨٧٧٢٦٨	أصول غير مالية أخرى
٢٧٦٥٩٧٧	-	-	-	-	٢٧٦٥٩٧٧	التزامات غير مالية أخرى وحقوق الملكية
-	٨٦٩٥	٧٨٧	(٤٤٠٣١)	٦٥٥٤٧	(٣٠٩٩٨)	صافي المركز المالي
						٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الإجمالي	عملات أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري	إجمالي الأصول المالية
٤٦١٢١٤٩٨	٣٢٧٨٧	٨٧٦٨٧	٢٢٧٨٥٤٤	١٣٦٧٧٨٧٨	٣٠٠٤٤٦٠٢	إجمالي الالتزامات المالية
٤٤٩٤٦٣٨٦	٣٠١٠١	٨٨٤٨٠	٢٢٨٠٨٧٣	١٣٦٥٥١٠٥	٢٨٨٩١٨٢٧	أصول غير مالية أخرى
١٢٨٨٨٣٦	-	-	-	-	١٢٨٨٨٣٦	التزامات غير مالية أخرى وحقوق الملكية
٢٤٦٣٩٤٨	-	-	-	٤٠٣٣	٢٤٥٩٩١٥	صافي المركز المالي
-	٢٦٨٦	(٧٩٣)	(٢٣٢٩)	١٨٧٤٠	(١٨٣٠٤)	

ب-٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الاداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق إليهما أقرب.

ألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاث اشهر	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	-	١ ٢٤٦ ٢٢٤	-	-	٨٢٧ ٤٠٣	٢ ٠٧٣ ٦٢٧
أرصدة لدى البنوك	١٢ ٨٢٩ ٩١٦	٢٤١ ٧٦٩	-	-	٥٠ ٠٠٠	١٣ ١٢١ ٦٨٥
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	٤٤١ ٥٧٥	٢ ٢٤٥ ٢٥٠	٦ ٤٠٥ ٣٨١	-	-	٩ ٠٩٢ ٢٠٦
قروض وتسهيلات للعملاء	١١ ٧٥٩ ٤٤٢	٢ ٤٧٥ ١١٥	٧٧٨ ٩٧٩	٤١١ ٨١٥	٣٩٧ ٥٣٥	١٥ ٨٢٢ ٨٨٦
استثمارات مالية						
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١ ٧٣٥	١٧٧ ٦٩٣	٥٥٠ ٢٥٨	٤ ٦٢٨ ٤٢١	٨٩٥ ٦٨٤	٧ ٤٢٠ ١٢٠
- بالتكلفة المستهلكة	٨٦ ٥٩٤	٦٧ ٥١٠	١ ٦٥٨ ٢٤٧	٥ ٢٢١ ٤٦٢	-	٧ ٤٥٨ ٢٢٢
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	-	-	-	٣١٢ ٥٣٥	٣١٢ ٥٣٥
أصول مالية أخرى	-	-	-	-	١١٦ ٥٨٢	١١٦ ٥٨٢
إجمالي الأصول المالية	٢٥ ١١٩ ٢٦٢	٦ ٤٥٣ ٥٦١	٩ ٣٩٢ ٨٦٥	١٠ ٢٦١ ٦٩٨	٢ ٢٠٢ ٢٠٤	٥٥ ٤١٧ ٨٦٣
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٢ ٩٧٣ ٨٥٩	١٦١ ٢٩٦	-	-	-	٣ ١٣٥ ١٥٥
ودائع للعملاء	٢٦ ٦٩١ ٦٥١	٧ ٠٢١ ٩١١	٦ ٧٠٨ ٢٧٦	٤ ٦٩٣ ٦٣٨	-	٤٥ ١١٥ ٤٧٦
قروض أخرى	٢١ ٧٦٠	١٦ ٦١١	٦٥ ٠٥٦	٧١٦ ٥٠٩	-	٨١٩ ٩٣٦
التزامات مالية أخرى	-	٢ ٥٢٠	١٨ ٣٠٣	٦١ ٨٦٨	-	٨٢ ٦٩١
إجمالي الالتزامات المالية	٢٩ ٦٨٧ ٢٧٠	٧ ٢٠٢ ٣٣٨	٦ ٧٩١ ٦٣٥	٥ ٤٧٢ ٠١٥	-	٤٩ ١٥٣ ٢٥٨
فجوة إعادة التسعير	(٤ ٥٦٨ ٠٠٨)	(٧٤٨ ٧٧٧)	٢ ٦٠١ ٢٣٠	٤ ٧٨٩ ٦٨٣	٢ ٢٠٢ ٢٠٤	٦ ٢٦٤ ٦٠٤
٣١ ديسمبر ٢٠١٨						
إجمالي الأصول المالية	٢١ ٠٣٤ ٨٦١	١٣ ٦٢٩ ٤٩٣	٥ ٥٤١ ٠٢١	٢ ٦٦٦ ٩٧٣	٣ ٥٩٨ ٢١٨	٤٧ ٧٨٩ ٢٥١
إجمالي الالتزامات المالية	١٨ ١٩٩ ٦٧١	١٢ ٥٢٦ ٤٥٦	١٠ ٠٥٩ ٨٧٣	٤ ٢١٥ ١٧١	-	٤٥ ٠٠٨ ٨٥٩
فجوة إعادة التسعير	٢ ٨٣٥ ١٩٠	١ ١٠٣ ٠٣٧	(٤ ٥١٨ ٨٥٢)	(١ ٥٤٨ ١٩٨)	٣ ٥٩٨ ٢١٨	٢ ٧٨٠ ٣٩٢

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

- إدارة مخاطر السيولة

- تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الأصول والخصوم بالبنك ما يلي:
 - يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة النفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء، ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
 - الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
 - مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
 - إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض.
 - لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الإستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.
 - وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.
- **منهج التمويل**
 - يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الأصول والخصوم بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والأجال.

د- القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

١/د أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة

أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها. ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

قروض و تسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

٢/د أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تحديد القيمة العادلة لادوات الدين بالتكلفه المستهلكة "سندات" طبقاً للأسعار المعلنه في نهاية السنه المالية

هـ - إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -
- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في زياده عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية السنة المالية الحالية ٢ مليار جنيه مصري
- الاحتفاظ بحد أدنى لمعدل كفاية رأس مال البنك يعادل ١٠ % يتم احتسابه على أساس النسبة بين مجموع عناصر رأس المال ومجموع عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر - الدعامة التحويلية، ويبلغ الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال ١٢,٥ % وذلك خلال عام ٢٠١٩ .

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات القائمة التي ينص القانون والنظام الأساسي للبنك على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والاحتياطي الخاص كما يخص منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة بالإضافة إلى بنود قائمة الدخل الشامل الأخر المتراكم سواء كانت موجبة أو سالبة

الشريحة الثانية:

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند ويتكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / القروض و التسهيلات الائتمانية المدرجة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والقروض/ الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها).

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % ميوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتي أصدرت في II تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ ، وكذا طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بمعدل كفاية رأس المال (بازل ل II).

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند وكذا معدل كفاية رأس المال طبقاً لبازل ل II

معيار كفاية رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري *	ألف جنيه مصري	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي والإضافي)
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	أسهم رأس المال
١٠٠ ٠٨٣	١٠٠ ٠٨٣	الاحتياطيات
١٥٢ ٠٢٨	٣٨ ٨٥١	إحتياطي مخاطر عام
٥١٦ ٢٠٨	٥٦٥ ٠٧٣	الأرباح المرحلة
-	٥٤٢ ٢٠٦	الأرباح المرحلية
-	١ ٦٧١	الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للقرض (الوديعة) المساند
(٨٢ ٦٦٧)	(١٠٣ ٢٥١)	أجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي والإضافي
٢ ٦٨٥ ٦٥٢	٣ ١٤٤ ٦٣٣	الشريحة الأولى بعد الاستبعادات
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند)
٢٠ ٣٢١	٢٠ ٣٢١	٤٥% من قيمة الإحتياطي الخاص
١٤ ٠٨٧	-	٤٥% من رصيد احتياطي القيمة العادلة
٦ ٢٥٨	-	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن تكلفة الاقتناء للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة
-	٤٢٣ ٣٢٩	القروض (الودائع) المساندة
١٩٧ ٨١٩	١١٤ ٨٦٠	اجمالي مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الالتزامات العرضية
(٤٥ ٣٦٥)	(١٣ ٨٨١)	اجمالي الإستبعادات من الشريحة الثانية
١٩٣ ١٢٠	٥٤٤ ٦٢٩	الشريحة الثانية بعد الاستبعادات
٢ ٨٧٨ ٧٧٢	٣ ٦٨٩ ٢٦٢	إجمالي رأس المال
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
١٨ ٠٩٤ ٦٠١	٢١ ٩٤٦ ١٥٧	إجمالي مخاطر الائتمان
٣ ٠٠٣ ٦٥٨	٣ ٦٦٥ ٠١٢	مخاطر التوظيفات لدى أكبر ٥٠ عميل
٢٠٤ ٩٣٣	٤٣٢ ٣٧٥	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
١ ٧٩٠ ٣٠٩	٢ ١٨٣ ٣٠٣	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٢٣ ٠٩٣ ٥٠١	٢٨ ٢٢٦ ٨٤٨	اجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان و السوق و التشغيل
٪١٢,٤٧	٪١٣,٠٧	معيار كفاية رأس المال

* بعد اعتماد الجمعية العامة للبنك.

نسبة الرافعة المالية

أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ قرار بالموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية، مع إلزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣%) على أساس ربع سنوي و ذلك كنسبه رقابيه ملزمه إعتبارا من عام ٢٠١٨

وذلك تمهيدا للنظر في الإعتداد بها ضمن الدعامه الأولى من مقررات بازل (الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال) بهدف الحفاظ على قوة وسلامة الجهاز المصرفي المصري ومواكبة لأفضل الممارسات الرقابية الدولية في هذا الشأن

وتعكس الرافعة المالية العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال المستخدمة في معيار كفاية رأس المال (بعد الاستبعادات) ، وأصول البنك (داخل وخارج الميزانية) غير مرجحة بأوزان مخاطر

مكونات النسبة

أ- مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري.

ب- مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من أصول البنك داخل وخارج الميزانية وفقا للقوائم المالية و هو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" و تشمل مجموع ما يلي:

- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية.
- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات.
- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الأوراق المالية.
- التعرضات خارج الميزانية (المرجحة بمعاملات التحويل)

ويخلص الجدول التالي نسبة الرافعة المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	نسبة الرافعة المالية
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات
٢ ٦٨٥ ٦٥٢	٣ ١٤٤ ٦٣٣	اجمالي التعرضات داخل الميزانية
٤٧ ٤٤٠ ٥٠٢	٥٢ ٠٢٦ ٩٨٩	اجمالي التعرضات خارج الميزانية
٣ ٥٦٩ ٨٩٨	٤ ١١٤ ٣٢٣	اجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
٥١ ٠١٠ ٤٥٠	٥٦ ١٤١ ٣١٢	نسبة الرافعة المالية
%٥,٢٦	%٥,٦٠	

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية، أن تقوم الإدارة باستخدام أحكام وتقديرات وافتراضات عن القيم الدفترية لبعض الأصول والالتزامات التي تعجز مصادر أخرى عن توفيرها. وتعتمد هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات على الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل المرتبطة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. ويتم مراجعة الافتراضات والتقديرات بصفة مستمرة والاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية إما في الفترة التي يحدث خلالها التغيير إذا اقتصر تأثيره على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي يحدث بها التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير في التقدير المحاسبى يؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات اللاحقة.

وفيما يلي ملخص بأهم الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر المعلومات غير المؤكدة في نهاية السنة المالية والتي تنسم بخاطر كبير في أن تؤدي إلى تعديل جوهرى على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية.

(أ) الخسائر الاضمحلال الائتمانية المتوقع للقروض والتسهيلات

يتم مراجعة محفظة البنك من القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام الحكم الشخصي لتحديد ما إذا كان ينبغي الاعتراف بعبء اضمحلال في قائمة الدخل ويتوقف ذلك على مدى توافر أدلة يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل اختبار الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك أو ظرف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعرض في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات على أساس خبرتها السابقة عن خسائر أصول ذات مبلغ وتوقيت التدفقات مخاطر ائتمانية مشابهة وفي وجود أدلة موضوعية على الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على خبرة الإدارة.

(ب) أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البنود.

(ج) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل في عدد من الدوائر الضريبية مما يستدعى استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الاجمالي للضريبة على الدخل وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. و يقوم البنك باتخاذ الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقا لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب اضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها؛ فان هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- التحليل القطاعي طبقا للمناطق الجغرافية

الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ألف جنيه مصري	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	اجمالي
	١ ٦١٤ ٦١٠	٣٤٩ ٨٢٥	٢١ ١٠٤	١ ٩٨٥ ٥٣٩
	(٩٢٤ ٦٥٣)	(٨٩ ٧٦١)	(١٢ ٦٩١)	(١ ٠٢٧ ١٠٥)
	٦٨٩ ٩٥٧	٢٦٠ ٠٦٤	٨ ٤١٣	٩٥٨ ٤٣٤
	(٣٥٥ ٨٢١)	(٥٨ ٥١٤)	(١ ٨٩٣)	(٤١٦ ٢٢٨)
	٣٣٤ ١٣٦	٢٠١ ٥٥٠	٦ ٥٢٠	٥٤٢ ٢٠٦

إيرادات القطاعات الجغرافية

مصروفات القطاعات الجغرافية

نتيجة أعمال القطاع

ضرائب الدخل

صافي الربح

الأصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤٩ ٢٢٦ ٤٤٨	٢ ٦٩٢ ١٨٦	٩٧ ٧٢٢	٥٢ ٠١٦ ٣٥٦
٤٩ ٢٢٦ ٤٤٨	٢ ٦٩٢ ١٨٦	٩٧ ٧٢٢	٥٢ ٠١٦ ٣٥٦
٤٣ ٥٧١ ٤٨٩	٧ ٩٥٩ ٦٤٦	٤٨٥ ٢٢١	٥٢ ٠١٦ ٣٥٦
٤٣ ٥٧١ ٤٨٩	٧ ٩٥٩ ٦٤٦	٤٨٥ ٢٢١	٥٢ ٠١٦ ٣٥٦

أصول القطاعات الجغرافية

إجمالي الأصول

التزامات القطاعات الجغرافية

إجمالي الالتزامات

الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

ألف جنيه مصري	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	اجمالي
	١ ١٣٨ ٩٧١	٣٠٣ ٠٠٠	١٢ ٦١١	١ ٤٥٤ ٥٨٢
	(٦٩٤ ٨٨٢)	(٦٠ ٦٢٤)	(٦ ٤١٢)	(٧٦١ ٩١٨)
	٤٤٤ ٠٨٩	٢٤٢ ٣٧٦	٦ ١٩٩	٦٩٢ ٦٦٤
	(٢١٦ ٥٤٢)	(٥٤ ٥٣٥)	(١ ٣٩٧)	(٢٧٢ ٤٧٤)
	٢٢٧ ٥٤٧	١٨٧ ٨٤١	٤ ٨٠٢	٤٢٠ ١٩٠

إيرادات القطاعات الجغرافية

مصروفات القطاعات الجغرافية

نتيجة أعمال القطاع

ضرائب الدخل

صافي الربح

الأصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٤٥ ٠٢٠ ٦١٠	٢ ٣٧١ ٩٤١	١٧ ٧٨٣	٤٧ ٤١٠ ٣٣٤
٤٥ ٠٢٠ ٦١٠	٢ ٣٧١ ٩٤١	١٧ ٧٨٣	٤٧ ٤١٠ ٣٣٤
٤٠ ١١٩ ٣٨٤	٦ ٩٤٢ ٧٢٥	٣٤٨ ٢٢٥	٤٧ ٤١٠ ٣٣٤
٤٠ ١١٩ ٣٨٤	٦ ٩٤٢ ٧٢٥	٣٤٨ ٢٢٥	٤٧ ٤١٠ ٣٣٤

أصول القطاعات الجغرافية

إجمالي الأصول

التزامات القطاعات الجغرافية

إجمالي الالتزامات

٦- صافي الدخل من العائد

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري
١ ٦١٨ ٤٠١	١ ٨٩٢ ٦٦٩
٩٣٤ ٩١٩	١ ١٠٦ ٢٠١
٤٨١ ٥٢٩	٧٦١ ٦٣٦
٢٩ ٤٤٤	٣٤ ١٨٤
١ ٢٩٤ ٠٢٤	١ ١٦٤ ٦٤٦
<u>٤ ٣٥٨ ٣١٧</u>	<u>٤ ٩٥٩ ٣٣٦</u>
(١٠٨ ٩٨٠)	(٦٩ ١٠٧)
(٣ ٢٨٢ ٩٥٣)	(٣ ٥٨٨ ٤٠١)
(٣ ٢٨٥)	(٥٦ ١٤١)
<u>(٣ ٣٩٥ ٢١٨)</u>	<u>(٣ ٧١٣ ٦٤٩)</u>
<u>٩٦٣ ٠٩٩</u>	<u>١ ٢٤٥ ٦٨٧</u>

عائد القروض والائرادات المشابهة من :

- قروض وتسهيلات للعملاء
- أدون الخزانة
- سندات:
- سندات الخزانة
- سندات أخرى
- ودائع و حسابات جارية لدى البنوك

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:

- ودائع وحسابات جارية:
- للبنوك
- للعملاء
- قروض أخرى

صافي الدخل من العائد

٧- صافي الدخل من الاعتاب والعمولات

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري
١١ ٤٢٩	٢٠ ٥٦٦
١٦٣ ٤٩٨	١٩٧ ٣٨٢
٢ ٠٧٤	٢ ٤٨١
٢٥ ٥٤٩	٤٧ ٤٠٦
<u>٢٠٢ ٥٥٠</u>	<u>٢٦٧ ٨٣٥</u>

إيرادات الاعتاب والعمولات

- الاعتاب والعمولات المرتبطة بالانتمان
- اعتاب خدمات تمويل المؤسسات
- اعتاب اعمال الامانة والحفظ
- اعتاب اخري

٨- توزيعات أرباح

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري
٣ ٥٩٣	٦ ٢٢٣
٤٠ ٤٤٥	١٣ ٧٦٨
<u>٤٤ ٠٣٨</u>	<u>١٩ ٩٩١</u>

- أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
- أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

٩- صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري
٥١ ٧٧٨	١٧٣ ٠٤٩
٣١٧	(٣ ٩١٢)
٢٣٠	-
٢ ٣٨١	٨ ٧٧٨
<u>٥٤ ٧٠٦</u>	<u>١٧٧ ٩١٥</u>

- أرباح التعامل في العملات الأجنبية
- فروق ترجمة امن أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
- أرباح بيع أدوات دين من خلال الأرباح والخسائر
- فروق تقييم أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر

١٠- مصروفات ادارية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
٣٦١ ٥٩٣	٣٩٧ ١٤٦	أجور ومرتببات
٩٥ ٢٤١	١٠٢ ٧٦٦	تأمينات اجتماعية
٢٧٨ ٥٨٤	٣٩٤ ١٨٩	مصروفات ادارية اخرى
٧٣٥ ٤١٨	٨٩٤ ١٠١	

١١- إيرادات تشغيل أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
١٠٠٨٩	٢٢ ٣٦٦	ارباح بيع اصول ثابتة
١٩٢ ١٢٣	١٥٣ ٧٦٥	ايرادات أخرى
(٢٠٣٥)	(٧ ٢٨١)	صافي (عبء)/رد مخصصات اخرى
(٤ ٧٠٣)	(٢ ٩١٥)	مصروفات اخرى
١٩٥ ٤٧٤	١٦٥ ٩٣٥	

١٢- مصروف ضرائب الدخل

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
(٢٧١ ٦١١)	(٤٠٨ ٠٠٥)	الضريبة الحالية
(٨٦٣)	(٨ ٢٢٣)	الضريبة المؤجلة (أيضاح ٢٩)
(٢٧٢ ٤٧٤)	(٤١٦ ٢٢٨)	

يتضمن إيضاح (٢٩) معلومات إضافية عن ضريبة الدخل المؤجلة

تسويات لأحتساب السعر الفعلي لضريبه الدخل

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
٦٩٢ ٦٦٤	٩٥٨ ٤٣٤	الربح المحاسبي قبل الضريبه
%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠	سعر الضريبه
١٥٥ ٨٤٩	٢١٥ ٦٤٨	ضريبه الدخل المحسوبة علي الربح المحاسبي
		يضاف / يخصم
١٧ ٧٨٣	١٤٠ ٤٣٥	مصروفات غير واجبة الخصم
(٥٩ ٥٣٧)	(٢١٩ ٩٢١)	إعفاءات ضريبه
١٨ ٣٥٨	(١٥ ٣٠٢)	تأثير المخصصات
(٧ ٢٢٣)	(٩ ٨١٨)	تأثير الاهلاكات
-	١٦٥ ٨٥٥	ضريبة الوعاء المستقل
١٤٦ ٣٨١	١٣١ ١٠٨	ضريبة أذون وسندات الخزانة
٢٧١ ٦١١	٤٠٨ ٠٠٥	مصروف ضريبة الدخل
٣٩,٢١%	٤٢,٥٧%	سعر الضريبه الفعلي

١٣- عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	قروض وتسهيلات للعملاء
(٢٦ ٥٠٠)	(١٣٥ ٢٣٨)	ارصدة لدى البنك المركزى
-	٣١	ارصدة لدى البنوك
-	(٣١٧)	اذون الخزانة
-	١٢٠٢	ادوات دين بالتكلفة المستهلكة
-	٦٣٩	ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	٦٧٩	
(٢٦ ٥٠٠)	(١٣٣ ٠٠٤)	

١٤- ربحية السهم الاساسى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	صافي أرباح السنة
٤٢٠ ١٩٠	٥٤٢ ٢٠٦	حصة العاملين *
-	(٣٧ ٢٥٣)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة *
-	(١١ ٠٠٠)	المتاح للمساهمين من صافي أرباح السنة
٤٢٠ ١٩٠	٤٩٣ ٩٥٣	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (الف سهم)
٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	نصيب السهم من حصة المساهمين فى صافي أرباح السنة (جنية مصري/ سهم)
٢,١٠	٢,٤٧	

* مبالغ تقديرية لحين اعتماد تلك المبالغ من الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك.

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	نقدية
٢٨١ ٠٨٣	١٧٩ ٣٥٧	أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطي الالزامى
٢ ٩٤٤ ٧١٥	١ ٨٨٨ ٤٠٧	يخصم: مخصص خسائر الاضمحلال
-	(١ ٨٠٦)	
٣ ٢٢٥ ٧٩٨	٢ ٠٦٥ ٩٥٨	
٢ ١٩٩ ٧٠٧	٨٢٧ ٤٠٣	أرصدة بدون عائد
١ ٠٢٦ ٠٩١	١ ٢٤٠ ٣٦١	أرصدة ذات عائد متغير
-	(١ ٨٠٦)	يخصم: مخصص خسائر الاضمحلال
٣ ٢٢٥ ٧٩٨	٢ ٠٦٥ ٩٥٨	

١٦- أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	حسابات جارية
١٠٩ ٨٣٨	٣٢٨ ٩٠٥	ودائع
٢٠ ٥٣٨ ٢١٠	١٢ ٧٣٢ ٩٦٠	يخصم: مخصص خسائر الاضمحلال
-	(٦٥٣)	
٢٠ ٦٤٨ ٠٤٨	١٣ ٠٦١ ٢١٢	
١٠ ٢٧٣ ٠٠٠	٤ ٦٨٢ ٠٠٠	أرصدة لدى البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطي الالزامى
٧ ٩٦٨ ٦٤٥	٦ ٣٢٦ ٠٦٠	بنوك محلية
٢ ٤٠٦ ٤٠٣	٢ ٠٥٣ ٨٠٥	بنوك خارجية
-	(٦٥٣)	يخصم: مخصص خسائر الاضمحلال
٢٠ ٦٤٨ ٠٤٨	١٣ ٠٦١ ٢١٢	
١٠٩ ٨٣٨	٣٢٨ ٩٠٥	أرصدة بدون عائد
٢٠ ٥٣٨ ٢١٠	١٢ ٧٣٢ ٩٦٠	أرصدة ذات عائد متغير
-	(٦٥٣)	يخصم: مخصص خسائر الاضمحلال
٢٠ ٦٤٨ ٠٤٨	١٣ ٠٦١ ٢١٢	
٢٠ ٦٤٨ ٠٤٨	١٣ ٠٦١ ٢١٢	أرصدة متداولة



١٧- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
٢٠٦.٠٠٠	٩٢٨.٨٧٥
١٥٩.٠٠٠	٥.٦٤٥.٠٠٠
١.٣٣٧.٤٥٠	١.١٤٠.٣٥٠
٢.٣٨٨.٦٥٨	١.٩٥٨.٤٨١
٤.٠٩١.١٠٨	٩.٠٩٢.٢٠٦
(١٠٩)	(٢٩.٩٩٠)
(٢٣٣.٩٢٩)	(٤٤٧.٥٠٤)
(١٥.٥٠٠)	(٧٥.٦٦٧)
-	(٣.٦٩٤)
٣.٨٤١.٥٧٠	٨.٥٣٥.٣٥١

أذون الخزانة

استحقاق ٩١ يوم
استحقاق ١٨٢ يوم
استحقاق ٢٧٣ يوم
استحقاق ٣٦٤ يوم

الإجمالي

يخصم:

عوائد لم تستحق بعد أقل من ٩١ يوم
عوائد لم تستحق بعد أكثر من ٩١ يوم
بيع اذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء
مخصص خسائر الاضمحلال

١٨- قروض وتسهيلات للعملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
٣٢٣.٤١١	٢٥٤.٠١٩
١٧.٦٦١	٢٤.٣٣٩
١٧٨.٢٠٧	٤٩٣.٨١٧
٥١٩.٢٧٩	٧٧٢.١٧٥
٤.٢٢٣.٢٢٢	٥.٣١٤.٧٥٩
٢.٤٨٨.٨٢١	٢.٦٢٧.٦٠٧
٤.٩٧٢.٠٤٦	٥.٧٢٣.٠٩٢
٤.٦١٨.٩٤٠	٣.٩٧٨.٢٧٤
١٦.٣٠٣.٠٢٩	١٧.٦٤٣.٧٣٢
١٦.٨٢٢.٣٠٨	١٨.٤١٥.٩٠٧
(٢.٩١٥.٠٤٩)	(٢.٦٧٨.٨٧٤)
(٣٨٩.٣٧٧)	(٣٥٧.١٢٦)
(٢٠.٣٢٥)	(٧.٢٩٨)
١٣.٤٩٧.٥٥٧	١٥.٣٧٢.٦٠٩
٤.٩٥٤.٠٠٤	٥.٢٦٩.٢٣٢
٨.٥٤٣.٥٥٣	١٠.١٠٣.٣٧٧
١٣.٤٩٧.٥٥٧	١٥.٣٧٢.٦٠٩

أفراد

حسابات جارية مدينة
بطاقات ائتمان
قروض شخصية

إجمالي (١)

مؤسسات شاملا القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية

حسابات جارية مدينة
قروض مباشرة
قروض وتسهيلات مشتركة
قروض أخرى

إجمالي (٢)

إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (٢+١)

يخصم:

مخصص خسائر الاضمحلال
عوائد مجانية
عوائد تحت التسوية
صافي القروض والتسهيلات للعملاء

ويوزع كالتالي :

أرصدة متداولة
أرصدة غير متداولة

مخصص خسائر الإضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر اضمحلال قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

أفراد				
الإجمالي	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٢ ١٦٧	-	-	٣٢ ١٦٧	الرصيد في أول العام
١٩ ٠٨٤	٨ ٦٧٠	٤ ٤٠٧	٦ ٠٠٧	تحويلات
٥١ ٢٥١	٨ ٦٧٠	٤ ٤٠٧	٣٨ ١٧٤	
مؤسسات				
الإجمالي	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢ ٨٨٢ ٨٨٢	٢ ٤٨٠ ١٥٤	٩ ٤٠٧	٣ ٣١٥	٣٩٠ ٠٠٦
٩٧ ٦٩١	٩٧ ٦٩١	-	-	-
٢ ٩٨٠ ٥٧٣	٢ ٥٧٧ ٨٤٥	٩ ٤٠٧	٣ ٣١٥	٣٩٠ ٠٠٦
١٣٥ ٢٣٨	١٣٥ ٢٣٨	-	-	-
(٣٠٣ ٦٢٩)	(٣٠٣ ٦٢٩)	-	-	-
١٨ ٦٤٢	٢٧٤ ٧٦٢	٥ ٩٧٠	١٠٢ ٦٥٠	(٣٦٤ ٧٤٠)
(٢٠٣ ٢٠١)	(٢٠٣ ٢٠١)	-	-	-
٢ ٦٢٧ ٦٢٣	٢ ٤٨١ ٠١٥	١٥ ٣٧٧	١٠٥ ٩٦٥	٢٥ ٢٦٦
٢ ٦٧٨ ٨٧٤				

الرصيد في أول العام

اثر التغيرات في السياسات المحاسبية

الأرصدة الأفتتاحية بعد التعديل

عبء الإضمحلال

المستخدم

تحويلات

فروق ترجمة عملات أجنبية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

أفراد				
الإجمالي	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٢ ١٦٧	-	-	٣٢ ١٦٧	الرصيد في أول العام
٣٢ ١٦٧	-	-	٣٢ ١٦٧	
مؤسسات				
الإجمالي	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٤ ٥٨١ ٨٢٩	٤ ١٧٩ ١٠١	٩ ٤٠٧	٣ ٣١٥	٣٩٠ ٠٠٦
٢٦ ٥٠٠	٢٦ ٥٠٠	-	-	-
(١ ٦٨٢ ٨٩٨)	(١ ٦٨٢ ٨٩٨)	-	-	-
(٦٨ ٨٠٣)	(٦٨ ٨٠٣)	-	-	-
٢٦ ٢٥٤	٢٦ ٢٥٤	-	-	-
٢ ٨٨٢ ٨٨٢	٢ ٤٨٠ ١٥٤	٩ ٤٠٧	٣ ٣١٥	٣٩٠ ٠٠٦
٢ ٩١٥ ٠٤٩				

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

المستخدم

تحويلات

فروق ترجمة عملات أجنبية

١٩ - استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصري
٨٧ ٨٨٩	٤ ١٥٣ ٢٨٤
٨٧ ٨٨٩	٤ ١٥٣ ٢٨٤
١٧٥ ٦٢٣	٣ ١٢٣
١ ٠٢٥ ٧٨٤	٨٧٧ ٨٤١
١ ٢٠١ ٤٠٧	٨٨٠ ٩٦٤
-	١٤ ٤٧٩
-	١٤ ٤٧٩
١ ٢٨٩ ٢٩٦	٥ ٠٤٨ ٧٢٧

بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:
(أ) أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:
مدرجة بالسوق

(ب) أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:
مدرجة بالسوق
غير مدرجة بالسوق

(ج) وثائق صناديق استثمار :
غير مدرجة بالسوق *

إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (١)

بالتكلفة المستهلكة :

٢ ٨٦٢ ٩٥٢	٤ ٩٨٣ ١٣٨
٢٥ ٠٠٠	-
(٢ ٥٠٠)	(٢ ٣٩٦)
٢ ٨٨٥ ٤٥٢	٤ ٩٨٠ ٧٤٢

(أ) أدوات دين :
مدرجة بالسوق
غير مدرجة بالسوق
يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)

بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

٥ ٥٩٤	-
٥ ٥٩٤	-

(أ) أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
مدرجة بالسوق

(ب) أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
مدرجة بالسوق

(ج) وثائق صناديق استثمار :
غير مدرجة بالسوق

١١٣ ٤٨٢	١١١ ٥١٣
١١٣ ٤٨٢	١١١ ٥١٣
١٥١ ٤٩٤	٣١٢ ٥٣٥
٤ ٣٢٦ ٢٤٢	١٠ ٣٤٢ ٠٠٤
٣ ١٦٤ ٤٧٦	٩ ٣٣٨ ١٧١
١ ١٦١ ٧٦٦	١ ٠٠٣ ٨٣٣
٤ ٣٢٦ ٢٤٢	١٠ ٣٤٢ ٠٠٤
٢ ٧٨٥ ٨٤١	٨ ٩٢٢ ٨١٠
١٦٥ ٠٠٠	٢١٣ ٦١٢

إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (٣)
إجمالي استثمارات مالية (١+٢+٣)

أرصدة متداولة
أرصدة غير متداولة
إجمالي استثمارات مالية
أدوات دين ذات عائد ثابت
أدوات دين ذات عائد متغير

* تتضمن الحصة التأسيسية في وثائق صناديق الاستثمار التي أسسها البنك (إيضاح ٣٧).



وفيما يلي ملخص بحركة الأستثمارات المالية :

الاجمالي	استثمارات بالتكلفة المستهلكة	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤ ١٧٤ ٧٤٨	٢ ٨٨٥ ٤٥٢	١ ٢٨٩ ٢٩٦	الرصيد في اول العام ٢٠١٩
(١٧٥ ٢٤٤)	(١٨٣ ٩٦٩)	٨ ٧٢٥	اثر التغيرات في السياسات المحاسبية
٣ ٩٩٩ ٥٠٤	٢ ٧٠١ ٤٨٣	١ ٢٩٨ ٠٢١	الرصيد في أول العام بعد التعديل
٦ ٨٩١ ٧٤٥	٢ ٧٣٨ ٨٦١	٤ ١٥٢ ٨٨٤	إضافات
(٧٨٠ ١٤٠)	(٤٢٨ ٥٠٩)	(٣٥١ ٦٣١)	إستبعادات / استحقاق (استرداد)
(٢١ ٨٥٦)	(١٩ ٦٥٧)	(٢ ١٩٩)	فروق ترجمة عملات أجنبية
(٤٧ ٢٢٣)	-	(٤٧ ٢٢٣)	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
(١٢ ٢٢٨)	(١١ ١٠٣)	(١ ١٢٥)	استهلاك خصم/ علاوة الإصدار
(٣٣٣)	(٣٣٣)	-	يخصم/ (يرد): مخصص خسائر الإضمحلال
١٠ ٠٢٩ ٤٦٩	٤ ٩٨٠ ٧٤٢	٥ ٠٤٨ ٧٢٧	
٥ ٤٥٣ ٦٣٦	٢ ٨٣٧ ٤١٤	٢ ٦١٦ ٢٢٢	الرصيد في اول العام ٢٠١٨
١ ٨٣٢ ٩٠١	١ ٥٩٣ ٠٢٠	٢٣٩ ٨٨١	إضافات
(٣ ١٣٧ ٢٩٩)	(١ ٥٥٠ ٦٨٣)	(١ ٥٨٦ ٦١٦)	إستبعادات / استحقاق (استرداد)
٢٠٦٠	١ ٩٥٤	١٠٦	فروق ترجمة عملات أجنبية
٣٧ ٥٠١	٤ ١٠٦	٣٣ ٣٩٥	صافي التغير في القيمة العادلة
(١ ٦٦٨)	(٣٥٩)	(١ ٣٠٩)	استهلاك خصم/ علاوة الإصدار
(١٢ ٣٨٣)	-	(١٢ ٣٨٣)	يخصم/ (يرد): مخصص خسائر الإضمحلال
٤ ١٧٤ ٧٤٨	٢ ٨٨٥ ٤٥٢	١ ٢٨٩ ٢٩٦	

٢٠١٨ ديسمبر ٣١	٢٠١٩ ديسمبر ٣١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢ ٨٥٧	٢٠ ٢٤٧	ارباح بيع شركات شقيقة
-	٢٧ ٠٧٥	ارباح بيع أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	(٢٣ ٩٠٧)	مخصص خسائر اضمحلال شركات شقيقة
(١٢ ٣٨٤)	-	اضمحلال اوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(٩ ٥٢٧)	٢٣ ٤١٥	

بالف جنية مصري

٢٠ - إستثمارات في شركات شقيقة

القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	استبعادات/بيع	توزيعات أرباح	الإضافات	حصة البنك في نتائج اعمال شركات شقيقة	محول من محافظ أخرى	القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	نسبة المساهمة	
٩ ٦٩٠	-	-	-	(١٦٨)	-	٩ ٨٥٨	٢٠,٠٠%	قناة السويس للتنمية التجارية والزراعية
٨ ٦٣٧	-	-	-	-	-	٨ ٦٣٧	٢٠,٠٠%	شركة الإسكندرية للاستثمارات المالية
١٠ ٠٨٢	-	(٢٧٦)	-	٣٩٩	-	٩ ٩٥٩	٢٩,٧٠%	شركة المعادي للاستثمارات السياحية والترفيهية
٣٢ ٦٩٦	-	-	-	٣١ ٢٧٨	١ ٤١٨	-	٩,١٠%	ضمان مخاطر الائتمان المصرفي
١٠ ١٠٨	-	-	٣ ٠٠٠	١ ٨٥٨	٥ ٢٥٠	-	١٠,٠٠%	الشرقيون للمشروعات الصناعية
١٥ ٤٨٦	-	-	-	٨ ٨٩٩	٦ ٥٨٧	-	١٠,٥٧%	المجموعة المصرية العقارية
٥٣ ٧٩٠	-	-	١١ ٢٩٥	٤٢ ٤٩٥	-	-	٦٦,٧٨%	الشروق للأسواق و المحلات التجارية
-	(٣ ٧٥٠)	-	-	-	٣ ٧٥٠	-	٥,٠٠%	المجموعة العربية المصرية للتأمين
١٤٠ ٤٨٩	(٣ ٧٥٠)	(٢٧٦)	١٤ ٢٩٥	٨٤ ٧٦١	١٧ ٠٠٥	٢٨ ٤٥٤		
(٢٣ ٩٠٧)								يخصم: مخصص الأضمحلال
١١٦ ٥٨٢								



٢١- أصول غير ملموسة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥٠ ٧٥٧	٣٦ ٣٠١	التكلفة في أول العام
٦ ٨٠٤	٢١ ٠٩٥	الإضافات
(٢١ ٢٦٠)	-	استبعادات
<u>٣٦ ٣٠١</u>	<u>٥٧ ٣٩٦</u>	إجمالي التكلفة
(٣٤ ٨٨٥)	(٢٠ ٠٠٧)	مجمع الإستهلاك في أول العام
(٦ ٣٨٢)	(٦ ٢٥٥)	تكلفة الإستهلاك
٢١ ٢٦٠	-	تكلفة الاستبعادات
<u>(٢٠ ٠٠٧)</u>	<u>(٢٦ ٢٦٢)</u>	مجمع الإستهلاك
<u>١٦ ٢٩٤</u>	<u>٣١ ١٣٤</u>	صافي القيمة الدفترية

٢٢- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٦٦ ٧٦٦	٤٣٢ ١٦٩	إيرادات مستحقة
٣٨	٣٢	فوائد مدفوعة مقدماً
٣١ ٧٧٨	٢٠ ٢٦١	مصرفات مدفوعة مقدماً
١٧٣ ٤٧٩	٦٢٠ ٨٥٦	دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة
٤٩٩ ١٩٤	٥١٧ ٩٤٩	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
١٧ ٣٨٩	٢٠ ٢٦١	تأمينات وعهد
١٣٧ ٨٦٤	١٧٢ ٦٤٩	اخرى
<u>١ ٢٢٦ ٥٠٨</u>	<u>١ ٧٨٤ ١٧٧</u>	



٢٣- الأصول الثابتة

ألف جنيه مصري	الإجمالي	اثاث	تجهيزات وتركيبات	أجهزة و معدات	وسائل انتقال	نظم الية متكاملة	مباني و انشاءات	اراضى	
	٧١٤ ١٠٦	١٨ ٢٨٣	٧٠ ٣٧٥	٤٦ ٥٧٩	٢٢ ٨٥٣	٦٤ ٦٠٧	٤٠٢ ٤٧٥	٨٨ ٩٣٤	التكلفة
	(٢٠٣ ٢٠٣)	(١٠ ٥٦٦)	(٥٦ ٨٠٦)	(١٥ ٤٢٠)	(١٣ ٦٨٠)	(٤٣ ٧٥٣)	(٦٢ ٩٧٨)	-	مجمع الإهلاك
	٥١٠ ٩٠٣	٧ ٧١٧	١٣ ٥٦٩	٣١ ١٥٩	٩ ١٧٣	٢٠ ٨٥٤	٣٣٩ ٤٩٧	٨٨ ٩٣٤	صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٨/١/١
	١٢٧ ٤٩٧	١٦ ٠٣٧	٤٦ ٤٨٧	٣٤ ٩٤٦	-	١٤ ٠٢١	١٦ ٠٠٦	-	الإضافات
	(٦ ٧٩٩)	-	-	-	(٤ ١١٤)	-	(٢ ٦٨٥)	-	الإستبعادات
	(٣٥ ٩١٢)	(١ ٦٢٩)	(٩ ٢٥٤)	(٥ ٩٢٥)	(٢ ٠٥٠)	(٦ ١٥١)	(١٠ ٩٠٣)	-	تكلفة إهلاك
	٤ ١٧٤	-	-	-	٤ ١١٤	-	٦٠	-	اهلاك الإستبعادات
	٥٩٩ ٨٦٣	٢٢ ١٢٥	٥٠ ٨٠٢	٦٠ ١٨٠	٧ ١٢٣	٢٨ ٧٢٤	٣٤١ ٩٧٥	٨٨ ٩٣٤	صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٨/١٢/٣١
	٨٣٤ ٨٠٤	٣٤ ٣٢٠	١١٦ ٨٦٢	٨١ ٥٢٥	١٨ ٧٣٩	٧٨ ٦٢٨	٤١٥ ٧٩٦	٨٨ ٩٣٤	التكلفة
	(٢٣٤ ٩٤١)	(١٢ ١٩٥)	(٦٦ ٠٦٠)	(٢١ ٣٤٥)	(١١ ٦١٦)	(٤٩ ٩٠٤)	(٧٣ ٨٢١)	-	مجمع الإهلاك
	٥٩٩ ٨٦٣	٢٢ ١٢٥	٥٠ ٨٠٢	٦٠ ١٨٠	٧ ١٢٣	٢٨ ٧٢٤	٣٤١ ٩٧٥	٨٨ ٩٣٤	صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١/١
	١٦٠ ٧٤٨	١٣ ٠٩٦	٣٢ ٢٩٨	١٩ ٠٧٢	٢ ٨٣٥	٢٩ ٣٩٣	٦٤ ٠٥٤	-	الإضافات
	(١٣ ٧٧٨)	-	(٢١)	-	(١ ٨٠٩)	-	(١١ ٩٤٨)	-	الإستبعادات
	(٤٣ ٥٩٥)	(٣ ١٩٨)	(٤ ٩٦٠)	(٩ ٨٤٠)	(٢ ٥٢٨)	(١١ ١١٣)	(١١ ٩٥٦)	-	تكلفة إهلاك
	٤ ٠٩١	-	٢	-	١ ٨٠٩	-	٢ ٢٨٠	-	اهلاك الإستبعادات
	٧٠٧ ٣٢٩	٣٢ ٠٢٣	٧٨ ١٢١	٦٩ ٤١٢	٧ ٤٣٠	٤٧ ٠٠٤	٣٨٤ ٤٠٥	٨٨ ٩٣٤	صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١٢/٣١
	٩٨١ ٧٧٣	٤٧ ٤١٥	١٤٩ ١٣٩	١٠٠ ٥٩٧	١٩ ٧٦٥	١٠٨ ٠٢١	٤٦٧ ٩٠٢	٨٨ ٩٣٤	التكلفة
	(٢٧٤ ٤٤٤)	(١٥ ٣٩٣)	(٧١ ٠١٨)	(٣١ ١٨٥)	(١٢ ٣٣٥)	(٦١ ٠١٧)	(٨٣ ٤٩٦)	-	مجمع الإهلاك
	٧٠٧ ٣٢٩	٣٢ ٠٢١	٧٨ ١٢١	٦٩ ٤١٢	٧ ٤٣٠	٤٧ ٠٠٤	٣٨٤ ٤٠٦	٨٨ ٩٣٤	صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١٢/٣١

* تتضمن الأصول الثابتة في تاريخ القوائم المالية مبلغ ٨٨ مليون جنيه مصري تمثل أصول لم تسجل بعد بإسم البنك وجرى حالياً إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل تلك الأصول .



٢٤- أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٦٠ ٨٦١	٢٩١ ٥٦٩	حسابات جارية
٤ ٩٠٦ ٢١٠	٢ ٨٣٩ ٤٦٠	ودائع
٥ ٠٦٧ ٠٧١	٣ ١٣١ ٠٢٩	
٧٦ ١٥٦	٨٢ ٨٠٤	بنوك مركزية
٢٣ ٢٧٨	٢ ٧٥٦ ٢٥٨	بنوك محلية
٤ ٩٦٧ ٦٣٧	٢٩١ ٩٦٧	بنوك خارجية
٥ ٠٦٧ ٠٧١	٣ ١٣١ ٠٢٩	
١٢٢ ٣٨٦	٢٩١ ٥٦٩	أرصدة بدون عائد
٤ ٩٤٤ ٦٨٥	٢ ٨٣٩ ٤٦٠	أرصدة ذات عائد ثابت
٥ ٠٦٧ ٠٧١	٣ ١٣١ ٠٢٩	
٥ ٠٦٧ ٠٧١	٣ ١٣١ ٠٢٩	أرصدة متداولة

٢٥- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٠ ٢٧٠ ٩٣٧	١٠ ٥٥٩ ٣٥٨	ودائع تحت الطلب
٢١ ٠٣١ ٣٩٥	٢٤ ٦٣٩ ١٦٥	ودائع لأجل وبإخطار
٤ ٠١٢ ٣٥٦	٥ ٣٨٦ ٨٣١	شهادات ادخار وإيداع
٢ ٠٠٢ ٢٧٩	٢ ٠٣٢ ٢٣١	ودائع التوفير
١ ٣١٩ ٠٢١	١ ٥٦٤ ٢٦٠	ودائع أخرى
٣٨ ٦٣٥ ٩٨٨	٤٤ ١٨١ ٨٤٥	
٣١ ٠٥٦ ٦٣٩	٣٢ ٥٩٩ ٩٢٥	ودائع مؤسسات
٧ ٥٧٩ ٣٤٩	١١ ٥٨١ ٩٢٠	ودائع أفراد
٣٨ ٦٣٥ ٩٨٨	٤٤ ١٨١ ٨٤٥	
٤٦١ ٣٦٣	٦٢٧ ٠٩٨	أرصدة بدون عائد
٣٤ ٩٥٦ ٣٧٥	٣٨ ١٢٧ ١٣٧	أرصدة ذات عائد ثابت
٣ ٢١٨ ٢٥٠	٥ ٤٢٧ ٦١٠	أرصدة ذات عائد متغير
٣٨ ٦٣٥ ٩٨٨	٤٤ ١٨١ ٨٤٥	
٣٤ ٧١١ ٤٧٨	٣٩ ١٧١ ٠٩٩	أرصدة متداولة
٣ ٩٢٤ ٥١٠	٥ ٠١٠ ٧٤٦	أرصدة غير متداولة
٣٨ ٦٣٥ ٩٨٨	٤٤ ١٨١ ٨٤٥	

٢٦- قروض أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	تاريخ الاستحقاق	سعر العائد	البيان
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	يناير ٢٠١٩	٨%	قرض البنك التجاري الدولي
٢٤ ٠٠٠	-	نوفمبر ٢٠٢٠	٨%	قرض البنك التجاري الدولي
-	١٣ ٠٠٠	مارس ٢٠٢١	عائد متغير	برنامج تمويل التجارة العربية
-	٧ ٧٤١	فبراير ٢٠٢٤	عائد متغير	قروض جهاز تنمية المشروعات* وديعتين مساندين**
٣٧ ٥٠٠	٧١ ٦٩٥	مايو ٢٠٢٤	١٥%	ودائع مساندة***
-	٢٩٩ ٥٢٤	ديسمبر ٢٠٢٤	١٣,١%	
-	٩٥ ٥٩٣			
٦١ ٥٠٠	٤٨٧ ٥٥٣			
٢٤ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠			أرصدة متداولة
٣٧ ٥٠٠	٤٧٤ ٥٥٣			أرصدة غير متداولة
٦١ ٥٠٠	٤٨٧ ٥٥٣			

* طبقاً للاتفاق مع جهاز تنمية المشروعات للحصول على حصة من القروض لتنمية المشروعات الصغيرة ويستحق على القرض عائد يدفع لجهاز تنمية المشروعات لتوفير تمويل منخفض التكاليف لعملاء البنك و ذلك طبقاً للعقد المبرم بين الطرفين.

** بناء على موافقة الجمعية العامة العادية لمصرفنا بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٩ فقد تم إبرام عقدي وديعتين مساندين مع صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب في فبراير ٢٠١٩ بمبلغ ٣٢٥ مليون جنيه مصري لدعم الشريحة الثانية بالقاعدة الرأسمالية لمصرفنا عند حساب نسبة معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل وذلك للحفاظ على النسبة المقررة من البنك المركزي المصري.

مدة الوديعتين ٦٣ شهراً تبدأ من فبراير ٢٠١٩ ويسدد اجمالي الوديعتان في نهاية المدة دفعة واحدة يحتسب على مبلغ الوديعتين سعر عائد اسمي بواقع ١٥% سنوياً ويتم سداد العائد كل ثلاثة أشهر و يتم حساب القيمة الحالية المخصومة باستخدام سعر عائد ١٧,٥٩% طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.

*** بناء على موافقة الجمعية العامة العادية لمصرفنا بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٩ فقد تم إبرام عقود وديعتين مساندين مع صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب في سبتمبر ٢٠١٩ بمبلغ ١٠٠ مليون لدعم الشريحة الثانية بالقاعدة الرأسمالية لمصرفنا عند حساب نسبة معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل وذلك للحفاظ على النسبة المقررة من البنك المركزي المصري.

مدة هذه الودائع ٦٣ شهراً تبدأ من سبتمبر ٢٠١٩ وتسدّد اجمالي تلك الودائع في نهاية المدة دفعة واحدة. يحتسب على مبلغ الودائع سعر عائد اسمي بواقع ١٣,١% سنوياً ويتم سداد العائد كل ثلاثة أشهر و يتم حساب القيمة الحالية المخصومة باستخدام سعر عائد ١٤,٣٥% طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.

٢٧- إلتزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	عوائد مستحقة
٣٩٧ ٥٤٨	٣٧٤ ٧٦١	إيرادات مقدمة
١٧ ٠٤٩	١٥ ٧٨٣	مصروفات مستحقة
٥٦ ٢٩١	١٦٨ ٣٢٦	دائنون
١ ٦٠٥	٤ ٥١٥	أرصدة دائنة متنوعة
١٦٧ ٢٤٠	٢٧١ ٨٠٩	
٦٣٩ ٧٣٣	٨٣٥ ١٩٤	

٢٨- مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٠٩ ٤٢٨	١٠٦ ٣٧٣	الرصيد في أول العام
-	٦٧٠٨	اثر تغيير السياسات المحاسبية
١٠٩ ٤٢٨	١١٣ ٠٨١	الرصيد في أول العام بعد التعديل
٢٠٢	(٢٠١٢)	صافي فروق تقييم عملات أجنبية
٢٠٣٥	١٤ ٠٩١	عبء المخصصات
-	(٦ ٨١٠)	انتفي الغرض منها
٦٨ ٨٠٣	(٤٠ ١٨٧)	تحويلات
(٧٤ ٠٩٥)	(١٥ ٦٧٥)	المستخدم
١٠٦ ٣٧٣	٦٢ ٤٨٨	

٢٩- التزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب الضريبة المؤجلة على الفروق الضريبية المؤقتة وفقا لطريقة الميزانية وباستخدام معدل الضريبة المتوقع في وقت الاستفادة من الأصول / تحمل الألتزامات عن الفترة المالية الحالية.

يتمثل رصيد الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٣١ ديسمبر ٢٠١٩		
أصول	التزامات	أصول	التزامات	
-	(٢٤ ٣٧٠)	-	(٢٥ ٣٧٤)	اهلاك الأصول الثابتة
٨ ٨٣٣	-	١ ٦١٤	-	المخصصات (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)
-	-	-	(٢٤ ٠٠٤)	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	-	٣٧ ٧٠٠	-	أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٨ ٨٣٣	(٢٤ ٣٧٠)	٣٩ ٣١٤	(٤٩ ٣٧٨)	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل / (التزام)
-	(١٥ ٥٣٧)	-	(١٠ ٠٦٤)	صافي الضريبة التي ينشأ عنها (التزام)

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة خلال العام وهي فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٣١ ديسمبر ٢٠١٩		
أصل	إلتزام	أصول	التزامات	
٢ ٦٣٧	(١٧ ٣١١)	٨ ٨٣٣	(٢٤ ٣٧٠)	رصيد أول العام
-	(٧ ٠٥٩)	-	(١ ٠٠٤)	اهلاك الأصول الثابتة
٦ ١٩٦	-	(٧ ٢١٩)	-	المخصصات (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)
-	-	-	(٢٤ ٧٢٥)	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	-	-	٧٢١	استيعادات
-	-	٣٧ ٧٠٠	-	أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٨ ٨٣٣	(٢٤ ٣٧٠)	٣٩ ٣١٤	(٤٩ ٣٧٨)	

٣٠- رأس المال

(أ) رأس المال المرخص به

يبلغ رأس المال البنك المرخص به ٥ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. حيث وافقت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٤ ابريل ٢٠١٩ على زيادة رأس المال المرخص به بمبلغ ٣ مليار جنيه مصري ليصل الى ٥ مليار جنيه مصري، وقد تم التأشير بالسجل.

(ب) رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس المال البنك المصدر والمدفوع بالكامل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٢ مليار جنيه مصري. موزعاً على عدد ٢٠٠ مليون سهم نقدي، بقيمة اسمية للسهم بلغت ١٠ جنيه للسهم.

٣١- الاحتياطات

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٦ ٣٣٧	٣٦ ٨٤٢	احتياطي قانوني
٢٤ ١١٧	٢٤ ١١٧	احتياطي عام*
٤٥ ١٥٨	٤٥ ١٥٨	احتياطي خاص (أ)
٢٩ ٠٣٤	٣٩ ١٢٤	احتياطي راسمالي
٣٦ ٧٢٥	(٤٦ ٩٦٧)	إحتياطي القيمة العادلة (ب)
-	٣٨ ٨٥١	احتياطي المخاطر العام
١٥ ٩٣١	٣٣ ٨٩٦	احتياطي المخاطر البنكية العام** (ج)
١٥٢ ٠٢٨	-	احتياطي مخاطر معيار IFRS ٩***
<u>٣١٩ ٣٣٠</u>	<u>١٧١ ٠٢١</u>	

* قيمة المتبقى من مقابل مصروفات إصدار زيادة رأس المال من ١ مليار جنيه مصري الى ٢ مليار جنيه مصري.

** طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام سنوياً بما يعادل ١٠% من قيمة الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدد المحدده وفقاً للقانون.

*** طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بتطبيق معيار IFRS ٩ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ يتم دمج كلا من الإحتياطي الخاص - إئتمان و إحتياطي المخاطر البنكية العام - إئتمان و احتياطي IFRS ٩ في أحتياطي واحد بإسم إحتياطي المخاطر العام على أن يتم خصم الفرق بين المخصصات المطلوبة وفقاً لمعيار ٩ والمخصصات المطلوبة وفقاً للتعليمات السابقة على إحتياطي المخاطر العام.

(٣١-أ) احتياطي خاص

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤٥ ١٥٨	٤٥ ١٥٨	الرصيد في اول العام
<u>٤٥ ١٥٨</u>	<u>٤٥ ١٥٨</u>	

(٣١-ب) إحتياطي القيمة العادلة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في اول العام
(٧٧٦)	٣٦ ٧٢٥	صافي اثر تغير السياسات المحاسبية
-	(٤٥ ٠٠٨)	صافي التغير في بنود الدخل الشامل
٣٧ ٥٠١	(٣٨ ٦٨٤)	
٣٦ ٧٢٥	(٤٦ ٩٦٧)	

(٣١-ج) احتياطي المخاطر البنكية العام

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في اول السنة المالية
٨٥٤	١٥ ٩٣١	المحول من الارباح المرحلة
١٦ ٠٧٧	١٨ ٢١٥	المحول الى الارباح المرحلة
(١ ٠٠٠)	(٢٥٠)	
١٥ ٩٣١	٣٣ ٨٩٦	

٣٢- فرق القيمة الحالية عن الاسمية للوديعة المساندة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في اول العام
-	-	فرق القيمة الحالية عن الاسمية للوديعة المساندة
-	٣٣ ٠٢٧	استهلاك فرق القيمة الحالية عن الاسمية للوديعة المساندة
-	(٣ ١٤٤)	
-	٢٩ ٨٨٣	

٣٣- صافي أرباح العام والأرباح المحتجزه

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في اول العام
٢٠٥ ٠٦٠	٥٦٤ ٨٠٢	صافي اثر تغير السياسات المحاسبية
-	٤٥ ٦٨٧	يخصم: المحول الى الاحتياطي القانوني
(١٦ ٣٣٧)	(٢٠ ٥٠٥)	يخصم: المحول الى الاحتياطي الراسمالي
(٢٩ ٠٣٤)	(١٠ ٠٩٠)	يخصم: المحول الى الاحتياطي المخاطر البنكية العام
(١٦ ٠٧٧)	(١٨ ٢١٥)	المحول من احتياطي المخاطر البنكية العام
١ ٠٠٠	٢٥٠	استهلاك فرق القيمة الحالية عن الاسمية للوديعة المساندة
-	٣ ١٤٤	صافي أرباح العام
٤٢٠ ١٩٠	٥٤٢ ٢٠٦	
٥٦٤ ٨٠٢	١ ١٠٧ ٢٧٩	

٣٤- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الارصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٨١.٠٨٢	١٧٩.٣٥٧	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية (إيضاح-١٥)
١٥.٩٩٨.٠٤٩	١١.٠١١.٨٦٥	أرصدة لدى البنوك (إيضاح-١٦)
٢٠٦.٠٠٠	٨٩٨.٨٨٥	أذون الخزانة وأوراق حكومية (إيضاح-١٧)
١٦.٤٨٥.١٣١	١٢.٠٩٠.١٠٧	

٣٥- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك ولم يتم تكوين مخصصات لتلك القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقيق خسائر عنها، وقد تم تكوين مخصص للقضايا المتوقع تحقق خسائر عنها بمبلغ ٢٢٥٤ ألف جنيه مصري في تاريخ اعداد القوائم المالية مقابل ٣٣٤ ألف جنيه مصري في سنة المقارنة.

(ب) ارتباطات رأسمالية

(ب/١) الأصول الثابتة وتجهيزات الفروع

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بعقود شراء أصول ثابتة وتجهيزات الفروع "مبانى، أثاث، نظم اليه متكاملة، تجهيزات وتركيبات، واجهه" لم يتم تنفيذها حتى تاريخ القوائم المالية مبلغ ٧٨٣.٨٩٥ ألف جنيه مصري في تاريخ اعداد القوائم المالية مقابل ٩٣٨.١٣٤ ألف جنيه مصري في سنة المقارنة وتوجد ثقة كافية لدى الادارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

(ب/٢) الاستثمارات المالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية ولم يطلب سددها حتى تاريخ اعداد القوائم المالية كالآتي:

المبلغ المتبقى	المبلغ المسدد	قيمه المساهمه	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٩.٠٠٠	١٠.١٠٨	١٩.١٠٨	استثمارات مالية في شركة شقيقه

(ج) ارتباطات عن التزامات عرضية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣.٨٥٠.٢٤٣	٣.٨٥٨.٥٠٦	خطابات ضمان و ضمانات مالية
٢.٨٦٨.١٣٣	٢.١٥٠.٣٧٤	اعتمادات مستندية استيراد وتصدير وتسهيلات موردين
٦.٧١٨.٣٧٦	٦.٠٠٨.٨٨٠	

(د) ارتباطات عن قروض وتسهيلات ائتمانية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١.١٢٦.٠٥٦	١.٩٣٧.٢٤٠	ارتباطات عن تسهيلات ائتمانية

(و) ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

فيما يلي تحليل بأقساط المدفوعات الايجارية عن عقود ايجار تشغيلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٢.٥٦٤.٥٦٢	١٦.٥٥٨.٧٢٤	لا تزيد عن سنة واحد
٥١.١٨٩.١٢٧	٧٢.٥٢٤.٠٣٤	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
٦.٠٢٦.٣٧٨	٥.٩٦٤.٩٠٨	أكثر من خمس سنوات
٦٩.٧٨٠.٠٦٧	٩٥.٠٤٧.٦٦٦	

٣٦- المعاملات مع الأطراف ذو العلاقة

يتعامل البنك مع الأطراف ذو العلاقة على نفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير وذلك وفقاً للعرف والقواعد المصرفية المعتادة وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة في تاريخ القوائم المالية فيما يلي

(أ) القروض والتسهيلات لأطراف ذوى علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	قروض وتسهيلات العملاء
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في اول العام
١٧ ٢٢٣	١٨ ٨٣٦	القروض المصدرة
٣ ٧٨٠	-	القروض المحصلة
(٢ ١٦٧)	(٦ ٤٤٣)	صافي فروق التقييم
-	(٧٩٤)	
١٨ ٨٣٦	١١ ٥٩٩	

(ب) ودائع من أطراف ذوى علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الرصيد في اول العام
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الودائع التي تم ربطها
٥٠٣ ٠٥٢	٢٢٢ ٢٠٥	الودائع المستردة
٢٠٠ ٢٧٩	٢٥ ٣٤٥	صافي فروق التقييم
(٤٨١ ١٣٥)	(١٦٥ ٩١٣)	
٩	(٢٠٩)	
٢٢٢ ٢٠٥	٨١ ٤٢٨	

(ج) أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	أرصدة لدى البنوك
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	استثمارات في شركات شقيقة
٢٣ ٠٣٧	٨٢٠ ٩٣٤	أرصدة مستحقة للبنوك*
٢٨ ٤٥٤	١١٨ ٦١٥	قروض أخرى
٤ ٩١٦ ٠٩٨	١٦٠ ٦٠٤	أرصدة دائنة أخرى
-	٣٩٥ ١١٧	*تم انخفاض هذا الرصيد بموجب حجز تنفيذى قضائي
٣٧٢	٣٧٢	

وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة في ٢٣ أغسطس ٢٠١١ فقد بلغ المتوسط الشهري لصافي المكافآت والمرتببات التي يتقاضاه العشرون أصحاب المرتببات والمكافآت الأكبر في البنك مجتمعين خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٣ ١٣٦ ٣٤٤ ألف جنيه مصري

٣٧- صناديق الاستثمار

(أ) صندوق استثمار بنك قناة السويس الأول ذو العائد الدوري التراكمي والتوزيع بالجنبة المصري

قام البنك بإنشاء صندوق استثمار بنك قناة السويس الأول ذو العائد الدوري التراكمي والتوزيع كأحد الانشطة المصرفية المرخص بها للبنك وفقاً لإحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٦. ويقوم بإدارة أموال الصندوق شركة إيتش سى لإدارة صناديق الاستثمار، هذا وقد بلغ عدد وثائق استثمار الصندوق عند الاكتمال والتخصيص ٢٠٠ ٠٠٠ وثيقة بلغ إجمالي قيمتها ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، منها ١٠ ٠٠٠ وثيقة حصه تأسيسية حيث بلغ إجمالي قيمتها ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ مليون جنيه مصري

إجمالي عدد وثائق البنك في صندوق الاستثمار ٧١ ٨٠٠ وثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بقيمة إجمالية ٣٦ ٠٦٠ ١١٤ ألف جنيه مصري، منها عدد ١٠ ٠٠٠ وثيقة بمبلغ ٣٠٠ ٠٢٢ ٥ ألف جنيه مصري ضمن بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى وعدد ٦١ ٨٠٠ وثيقة بمبلغ ٣١ ٠٣٧ ٨١٤ ألف جنيه مصري ضمن ٣٠٠ ٠٢٢ ٥ ألف جنيه مصري

بلغ إجمالي عدد وثائق الصندوق القائمة في تاريخ اعداد القوائم المالية ٧٨ ٤٥٨ وثيقة وبمبلغ ٧٨ ٤٥٨ ألف جنيه مصري

، وطبقاً لعقد ادارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتمال يحصل البنك على اتعاب وعمولات مقابل اشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الادارية الاخرى التي يؤديها له وقد بلغ إجمالي العمولات ٣٨٣ ٣٩٣ ألف جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي ادرجت ضمن بند ايرادات الاتعاب والعمولات بقائمة الدخل و لم تسفر مساهمة البنك في الصندوق عن أى عوائد

(ب) صندوق استثمار بنك قناة السويس الثاني ذو العائد الدوري التراكمي (أجيال) بالجنبة المصري

قام البنك بإنشاء صندوق استثمار بنك قناة السويس الثاني ذو العائد الدوري التراكمي (أجيال) كأحد الانشطة المصرفية المرخص بها للبنك وفقاً لإحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٦. ويقوم بإدارة أموال الصندوق شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار، هذا وقد بلغ عدد وثائق استثمار الصندوق عند الاكتمال والتخصيص ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ وثيقة بلغ إجمالي قيمتها ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، منها ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة حصه تأسيسية حيث بلغ إجمالي قيمتها ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ مليون جنيه مصري

إجمالي عدد وثائق البنك في صندوق الاستثمار ٧٠٩ ٦٧١ وثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بقيمة إجمالية ١٠ ٦٨٧ ٦٤٥ ألف جنيه مصري منها عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة بمبلغ ٧ ٥٣٠ ٠٠٠ ألف جنيه مصري ضمن بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى وعدد ٢٠٩ ٦٧٠ وثيقة بمبلغ ١٠٧ ٦٤٥ ألف جنيه مصري ضمن بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

بلغ إجمالي عدد وثائق الصندوق القائمة في تاريخ اعداد القوائم المالية ١ ٠٩٠ ٤٠٠ وثيقة وبمبلغ ١ ٠٩٠ ٤٠٠ ألف جنيه مصري

، وطبقاً لعقد ادارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتمال يحصل البنك على اتعاب وعمولات مقابل اشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الادارية الاخرى التي يؤديها له وقد بلغ إجمالي العمولات ١٠٣ ٠٠٠ ألف جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي ادرجت ضمن بند ايرادات الاتعاب والعمولات بقائمة الدخل و لم تسفر مساهمة البنك في الصندوق عن أى عوائد

٣٨ - الموقف الضريبي

(أ) الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- بالنسبة للسنوات من ١٩٧٨ حتى ٢٠٠٤ تم الانتهاء من الفحص الفعلي لتلك السنوات، وسداد كافة المبالغ المستحقة.
- بالنسبة للسنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تم الانتهاء من الفحص الفعلي لتلك السنوات. وقد أسفر ذلك عن خسائر ضريبية.
- بالنسبة للسنوات ٢٠٠٧ / ٢٠١٤ تم الانتهاء من الفحص الفعلي لتلك السنوات، وتم إحالة نقاط الخلاف إلى اللجنة الداخلية، والتي أسفرت عن حل كافة نقاط الخلاف، وقد قام البنك بسداد الضريبة المستحقة عن البنود المتفق عليها، باستثناء بند ترحيل الخسائر المرحلة والذي سيتم تسويته في إطار انضمام مصرنا للاتفاقية المبرمة بين اتحاد بنوك مصر و مركز كبار الممولين، و عليه فلا توجد أية ضرائب مستحقة على البنك عن هذه الفترة.
- بالنسبة للسنوات ٢٠١٥/٢٠١٨ قام البنك بتقديم الإقرار الضريبي خلال المواعيد القانونية ولا توجد أية ضرائب مستحقة من واقع الإقرار .

(ب) ضريبة الأجرور والمرتببات:

- بالنسبة للسنوات من ١٩٧٨ حتى ٢٠١٧ تم الانتهاء من الفحص الفعلي لضريبة الأجرور والمرتببات للعاملين بالبنك، و تم عمل تسوية نهائية شاملة عن الفترة من بداية النشاط و حتى نهاية ٢٠١٧ و قام البنك بسداد كافة الفروق الضريبية الناتجة، و عليه فلا توجد أية ضرائب مستحقة على البنك حتى نهاية عام ٢٠١٨ بالنسبة للسنوات بدءاً من عام ٢٠١٨ فيقوم البنك بتوريد الضريبة بانتظام لمركز كبار الممولين طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته .

(ج) ضريبة الدمغة:

- بالنسبة للفترة من بداية النشاط حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ تم الانتهاء من فحص كافة فروع البنك وفقاً للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ و قد قام البنك بسداد كافة المبالغ المستحقة.
- بالنسبة للفترة من ١ اغسطس ٢٠٠٦ و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ تم الانتهاء من اعادة الفحص الضريبي للبنك وفقاً للقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته،
- و قد قام البنك بسداد كافة المبالغ المستحقة وفقاً لتناج اعادة الفحص، و عليه فلا توجد أية ضرائب مستحقة على البنك حتى نهاية عام ٢٠١٨.
- بالنسبة للسنوات بدءاً من عام ٢٠١٩ فيقوم البنك بتوريد الدمغة النسبية على أساس اعلى رصيد مدين مستخدم للعملاء خلال كل فترة ربع سنوية و ذلك تطبيقاً للقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٣ .